أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/04/10م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

عباس يتوعد غزة حال عدم تسلمها: لن نكون مسؤولين عما يجري..... 3

"مركزية فتح" ترفض صفقة القرن وأي طرح لا يقر بحل الدولتين..... 5

هكذا علقت حماس على تهديد عباس لغزة عبر المصريين 6

«حماس» على خطى «فتح» نحو المقاومة الشعبية السلمية..... 7

العالول لـ"عربي21": مصر تسلم حماس رسالة قريبا وهذا هدفها..... 9

الحذر من الحراك الإقليمي لاحتواء حراك العودة 10

سقوط حل الدولتين والمأزق الفلسطيني..... 12

مركزية فتح تختار مرشحيها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير..... 19

هنية: الجماهير ستلفظ أي التفاف على مسيرة العودة..... 20

موقع الضفة الغربية من مسيرة العودة 21

ماذا جنى سكان القطاع من مسيرات العودة؟ 23

بعد تهديدات عباس لغزة.. حماس تحسم موقفها من المصالحة..... 26

انجازات فلسطينية من مسيرات العودة رصدها "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي..... 29

تهديدات عباس تزيد أبعاداً جديدة على أزمة غزة..... 30

خطاب لمسيرات العودة يهدد بالعودة للصفر..... 33

مسيرة العودة.. أهداف تتحقق 35

لماذا الخيار الشعبي السلمي؟ 38

المجلس الوطني: فرص الانعقاد وتحدياته..... 41

شلح في غيبوبة وحديث عن محاولة تسميم محتملة..... 50

مسيرة العودة ... الهدف الناظم والمخاطر..... 51

عباس يتوعد غزة حال عدم تسلمها: لن نكون مسؤولين عما يجري

رام الله – صفا 9\4\2018

توعد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مساء اليوم الأحد قطاع غزة حال عدم تسلم السلطة لها بشكل كامل "الوزارات والدوائر والأمن والسلاح"، مهددا بأنه "لكل حادث حديث، وإذا رفضوا لن نكون مسؤولين عما يجري هناك".

وقال عباس في كلمة له خلال اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح في رام الله: "قبل عدة أيام زارنا وفد من جمهورية مصر العربية التي نكن لها كل الشكر والتقدير على جهودها لتحقيق المصالحة الفلسطينية منذ عام 2007 وحتى الآن".

وأضاف "تحدثنا مع الأخوة المصريين حول المصالحة، وقلنا لهم بكل وضوح، إما أن نستلم كل شيء، بمعنى أن تتمكن حكومتنا من استلام كل الملفات المتعلقة بإدارة قطاع غزة من الألف إلى الياء، الوزارات والدوائر والأمن والسلاح، وغيرها، وعند ذلك نتحمل المسؤولية كاملة، وإلا فلكل حادث حديث، وإذا رفضوا لن نكون مسؤولين عما يجري هناك".

وأردف عباس "ننتظر الجواب من مصر، وعندما يأتينا نتحدث ونتصرف على ضوء مصلحة الوطن ومصلحة شعبنا"، على حد ادعائه.

وفي 12 أكتوبر الماضي، وقعت حركتا "فتح" و"حماس" على اتفاق للمصالحة في القاهرة، لكن تطبيقه تعثر.

وكان عباس فرض بإبريل الماضي إجراءات عقابية ضد القطاع، أبرزها تقليص كمية الكهرباء الواردة له، وخصم ما نسبته 30 إلى 50% من رواتب موظفي السلطة وإحالات بالجملة للتقاعد، عدا عن تقليص التحويلات الطبية.

وربط تلك الإجراءات بحل حماس للجنتها الإدارية في غزة، ما دعاها للمبادرة لحلها استجابة للرعاية المصرية والبدء في خطوات متقدمة نحو المصالحة كان منها تسليم الوزارات والمعابر لحكومة التوافق، وعودة موظفين مستنكفين للعمل.

وتتهم الفصائل حركة فتح بأنها لم تقدم أي خطوة ملموسة يمكن أن تريح المواطن المنهك في غزة.

وعاد عباس وأعلن عن اتخاذ إجراءات عقابية جديدة ضد القطاع، متهما حماس بالمسؤولية عن محاولة اغتيال رئيس الوزراء رامي الحمد الله بتفجير موكبه قبل أيام في بيت حانون.

المجلس الوطني

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني الفلسطيني، قال عباس: "سيعقد المجلس الوطني قريبًا في مدينة رام الله، وذلك بعد 9 سنوات على الأقل على آخر جلسة طارئة عقدت للمجلس".

وتابع "لذلك علينا أن نبذل كل جهد ممكن من أجل أن يعقد، وأن يتم النصاب فيه، وأن تمر أعماله بهدوء وسلاسة، حتى نثبت أن هذه المؤسسة العظيمة هي عنوان المشروع الوطني الفلسطيني".

وذكر عباس أن "قوة وبقاء وصحة منظمة التحرير هي الأساس، لأنها العنوان الأوحد للمشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية".

وحول القمة العربية المقبلة في السعودية، أكد عباس أن هذه القمة التي ستعقد بعد أيام "ستكون هامة لأنها تأتي في وقت تتعرض فيه مدينة القدس المحتلة، لهجمة شرسة جراء الإجراءات الإسرائيلية، والقرارات الأميركية الأخيرة بخصوصها".

وقال: "إننا "سنذهب إلى القمة العربية، ونحن نأمل أن يطلق عليها قمة القدس، لمواجهة هذه الهجمة الشرسة التي تتعرض لها عقب القرارات الأميركية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتهم إليها".

وتابع الرئيس: "سبق وسمعنا أنهم قالوا إن قضيتي القدس واللاجئين خرجتا عن الطاولة، فماذا بقي على الطاولة؟ لذلك لا نسأل ما الذي سيأتي، وبالتأكيد ستكون هناك صفقة، والتي نعتبرها قد انتهت، وبالتالي لن نستمع لما سيأتي مهما كان، ما لم يتم الاعتراف برؤية الدولتين، وأن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وعندها يمكن أن نتحدث عن باقي القضايا التي بقيت على الطاولة".

"مركزية فتح" ترفض صفقة القرن وأي طرح لا يقر بحل الدولتين

رام الله: القدس العربي 9\4\2018

رفضت اللجنة المركزية لحركة فتح ما يسمى بـ "صفقة القرن" وأي مبادرة لا تقر بحل الدولتين وبالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، على حدود عام 1967.

جاء ذلك في بيان صدر عن اللجنة عقب اجتماعها في رام الله مساء الأحد، برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وكان الرئيس عباس أشار في مستهل الاجتماع إلى أنه سيكون هناك صفقة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وشدد على أن "الجانب الفلسطيني لن يستمع لأي شيء ما لم يتم الاعتراف برؤية الدولتين، وأن شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين".

وتعمل واشنطن على صياغة خطة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يطلق عليها مصطلح "صفقة القرن".

وأعلن عباس ومسؤولين فلسطينيين سابقا، رفضهم لرعاية الولايات المتحدة منفردة عملية السلام، بعد اعتراف الرئيس دونالد ترامب، بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

وطالب عباس بإيجاد آلية دولية لرعاية عملية السلام، معتبرا أن القرار الأمريكي أخرج الولايات المتحدة من دور الراعي.

وتوقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أبريل/نيسان 2014، جراء رفض تل أبيب وقف الاستيطان، والإفراج عن معتقلين قدامى، وتنصلها من خيار حل الدولتين، المستند على إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ودعت اللجنة المركزية لحركة فتح، في بيانها، الأحد، الزعماء العرب في القمة العربية المقبلة، إلى دعم رؤية السلام التي طرحها الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن الدولي، وإلى تأكيد الموقف العربي الثابت دعما للقضية الفلسطينية وللمبادرة العربية للسلام.

ونوهت -أثناء الاجتماع- على أهمية اجتماع القمة العربية المقبل، داعية إلى تسميتها بـ"قمة القدس".(الأناضول).

هكذا علقت حماس على تهديد عباس لغزة عبر المصريين

غزة- عربي21- أحمد صقر 9\4\2018

علقت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، على تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية، الأحد، التي كشفت فيها عن أنه هدد قطاع غزة عبر المصريين في حال عدم سيطرته على كافة القطاعات فيه.

جاء ذلك وفق ما ألمحه المتحدث باسم حماس فوزي برهوم، قائلا إن من يتخلى عن قطاع غزة فقد "مات ضميره وانتفت إنسانيته".

وكان عباس هدد باتخاذ إجراءات "وعدم تحمل المسؤولية تجاه الوضع في غزة".

وأوضح برهوم في تصريح مقتضب وصل "عربي21" نسخة منه، أن "غزة لا تمثل نفسها؛ بل غزة قضية شعب وضمير أمة وقصة حياة"، مؤكدا أن "من يتخلى عنها فقد مات ضميره وانتفت إنسانيته".

ورأى برهوم، أنه "يكفي أهل غزة شرفا، إنقاذهم لقضية فلسطين المحتلة، كلما شارفت على الضياع"، لافتا إلى أن "التاريخ سيسجل والشعب لن ينسى".

وسبق أن قالت مصادر من الحركة لـ"عربي21" إنها تفضل حتى الآن عدم التعقيب صراحة على تصريحات عباس الأخيرة عن غزة، وأن تلتزم الصمت.

وكان عباس قال خلال كلمة له في افتتاح اجتماع اللجنة المركزية لحركة "فتح" برام الله: "زارنا وفد مصري قبل أيام وقلنا لهم بوضوح؛ إما أن نستلم كل شيء وتتمكن حكومتنا مع تسلم كل الملفات المتعلقة بإدارة القطاع من الألف إلى الياء بما فيها الوزارات والدوائر والأمن والسلاح، وعند ذلك نتحمل المسؤولية كاملة وإلا فلكل حادث حديث".

وأضاف: "وفي حال رفضوا طلبنا فلن نكون مسؤولين عما يجري هناك".

ويشهد قطاع غزة المحاصر حالة توتر شديدة عقب قتل قوات الاحتلال 31 فلسطينيا وجرح نحو 3000 آخرين، وذلك منذ انطلاق فعاليات مسيرات العودة في الثلاثين من الشهر الماضي، وتستمر حتى 15 أيار/ مايو المقبل، وهو اليوم الذي يصادف ذكرى النكبة الفلسطينية.

«حماس» على خطى «فتح» نحو المقاومة الشعبية السلمية

رام الله- محمد يونس الحياة 9\4\2018

أظهرت «مسيرات العودة» في غزة أن حركة «حماس» تضع ثقلها، للمرة الأولى، في المقاومة الشعبية التي ترى فيها رديفاً، وربما بديلاً من العمل المسلح، في خطوة تضع الحركة على خطى حركة «فتح». وفيما أكد أحد قادة «حماس» أن المسيرات بيّنت أهمية سلاح المقاومة الشعبية، كشف مسؤول في الحركة لـ «الحياة» أن القيادة السياسية والعسكرية اتخذت قراراً بعد حرب عام 2014 بعدم خوض مواجهة عسكرية شاملة مع إسرائيل.

وقال القيادي في «حماس» في غزة غازي حمد لـ «الحياة»، إن «مسيرات العودة» الشعبية السلمية كانت ذات تأثير كبير، وحققت رزمة أهداف لقطاع غزة وللحركة دفعة واحدة، إذ «حققت تلاحماً وطنياً بين كل أهل القطاع وقواه السياسية، ووضعته على الطاولة مجدداً، ووجهت رسائل إلى من يحاصرون قطاع غزة بأن حساباتهم خاطئة، وأن القطاع لن يثور في وجه الحركة ولن يركع». وأضاف: «حماس لن تتخلى عن السلاح وعن خيار المقاومة، لكن هذه التجربة بيّنت أهمية سلاح المقاومة الشعبية وفاعليته».

وأكد مسؤولون في «حماس» أنهم سيمضون في المقاومة الشعبية إلى آخر مدى من دون اللجوء إلى السلاح. وقال أحدهم: «المقاومة الشعبية هي معركة الشعب، كل الشعب، أما المواجهة المسلحة فهي معركة النخب العسكرية، ونحن نريد أن نخوض معركة الشعب».

وفي إشارة إلى انتقال هذا الخطاب إلى المنابر الدينية، خاطب إمام المصلين في معسكر العودة شرق مدينة غزة، في ختام صلاة الجمعة، قائلاً، قبل أن ينطلقوا إلى المسيرة الشعبية نحو الحدود: «أوصيكم بالمحافظة على سلمية المسيرة. سلمية المسيرة والاحتجاج لا تعني التنازل عن المقاومة، لكن هذا ما تتطلبه هذه المرحلة، وهذا ما اتفقت عليه أطياف العمل السياسي الفلسطيني». وأضاف الإمام الذي ينتمي إلى «حماس»: «لا تقتربوا من السياج (الحدودي)، أوصيكم بأن تحافظوا على أرواحكم، فالروح والجسد أمانة، وسيسألنا الله عنهما يوم القيامة».

ويؤكد المسؤولون في «حماس» إنهم لن ينجرّوا إلى مواجهة مسلحة تحاول إسرائيل استدراجهم إليها. وكانت الحركة وزعت صور أربعة جنود قناصة إسرائيليين وهم في مرمى نيرانها. وقال مسؤولوها إنه كان بإمكان قناصة «حماس» قتل هؤلاء الجنود، لكنها فضلت عدم القيام بذلك تجنباً لحرب في غزة. وأضاف أحد

المسؤولين: «الهدف من المسيرات الشعبية هو إظهار حجم المآساة الناجمة عن الحصار، وثانياً إظهار قوة الشعب في مواجهة الاحتلال، وثالثاً إسماع العالم صوت الشعب، بما فيه من أطفال ونساء وشيوخ وشباب. ففي حال وقوع مواجهة مسلحة، فإن الشعب يُحيَّد، والعالم لا يسمع صوته».

وكشف مسؤول في «حماس» لـ «الحياة» أن القيادة السياسية والعسكرية في الحركة اتخذت قراراً بعد حرب عام 2014، بعدم الدخول في مواجهة عسكرية شاملة مع إسرائيل، لأن الأخيرة تحظى بحصانة أميركية، وتالياً دولية، وثانياً لأنها دولة مارقة تمعن في استهداف المدنيين من دون قلق من المساءلة الدولية، وثالثاً لأن غزة لا تملك أسلحة مضادة للطائرات التي تتحرك بحرية كبيرة في سماء القطاع وتدمر ما شاءت من الأهداف». وأضاف: «طبعاً، لم نتوقف عن تطوير أسلحة الردع، لكننا لن نخوض حرباً مفتوحة قبل أن نمتلك هذا السلاح، إلا إذا أُجبرنا على ذلك». وتابع: «صحيح أن لدينا صواريخ، وهي تزداد دقة كل يوم، لكنها لم تشكل رادعاً كافياً حتى الآن».

ونجحت إسرائيل في السنوات الأخيرة في تطوير استخدام «الروبوت» في المعركة. ووفق مسؤولين في «حماس»، فإن الحركة تدرك أن هذه «الروبوتات» ستستخدم في الحرب المقبلة بدلاً من الجنود في أرض المعركة.

وكانت «حماس» أقرت العام الماضي برنامجاً سياسياً (الوثيقة السياسية)، هو الأول منذ تأسيسها عام 1987، أشار إلى التوقف عن اعتبار السلاح الأسلوب الوحيد للتحرير، وفتح الباب أمام أساليب أخرى، خصوصاً المقاومة الشعبية السلمية.

وقال مسؤول في الحركة: «نصَ الميثاق القديم للحركة على أن تحرير فلسطين يجري بواسطة السلاح، لكن اليوم هناك إجماع بين القوى السياسية على تبني المقاومة الشعبية». وأضاف: «يجب أن نبقي الطريق مفتوحة أمام الوسائل الأخرى، بما فيها المقاومة الشعبية، والمفاوضات، في حال كانت الظروف ومنخخنوازين القوى ملائمة لتحقيق أهدافنا».

العالول لـ"عربي21": مصر تسلم حماس رسالة قريبا وهذا هدفها

عربي21- يحيى عياش 8\4\2018

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمود العالول الأحد، إن "إنجاز المصالحة الفلسطينية مسألة دائمة، وهي ملف رئيسي لن تتوقف الجهود من أجل إنجاحها".

وشدد العالول وهو نائب رئيس حركة فتح محمود عباس، في تصريح مقتضب لـ"عربي21"، على "وجود خطوات في هذا الموضوع، وهناك تواصل مع الإخوة المصريين، من أجل إنجاز هذه المسألة، وهم يبذلون جهدا كبيرا، ونأمل أن ينجح خلال الأيام القادمة".

وأكد العالول أنه تم تسليم المخابرات المصرية رسالة تحتوي على مطالب "القيادة الفلسطينية" لإبلاغها لحركة حماس خلال الأيام المقبلة، مضيفا أننا "ننتظر إجابات محددة من خلال الأخوة المصريين".

وحول تفاصيل الرسالة والمطالب، رفض العالول الكشف عنها قائلا: "ليس مناسبا تسليط الضوء عليها"، مؤكدا في الوقت ذاته أن "لها علاقة بإيقاف إهدار الزمن والوقت، وترتكز في هذا الاتجاه".

وتحدثت "عربي21" هاتفيا مع نائب رئيس حركة فتح خلال توجهه من مدينة الخليل إلى رام الله للمشاركة في اجتماع اللجنة المركزية للحركة مساء الأحد، مبينا أن "عباس يعقدا اجتماعا طارئا مع أعضاء اللجنة لمناقشة المستجدات السياسية الداخلية والخارجية".

وفي وقت سابق، أكد العالول خلال مهرجان مركزي لمبايعة عباس في جامعة الخليل، أن "عدونا الأساسي الاحتلال والسياسة الأمريكية، وإننا نعرف حجمنا أمام أمريكا والمؤامرات التي تحاك من خلال الفتن"، بحسب تعبيره.

وكانت وكالة الأناضول نقلت قبل يومين عن مصدر مسؤول في حركة حماس قوله، إن "المصالحة الفلسطينية لم تعد قائمة، ولا يمكن الاستمرار فيها وفق الطريقة التي يريدها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس".

وأكد المصدر ذاته، أن "حماس قدمت كل ما لديها لإنجاح المصالحة، لكن للأسف دون أن يجد عباس من يُلزمه بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة".

الحذر من الحراك الإقليمي لاحتواء حراك العودة

صالح النعامي السبيل 9\4\2018

تبدو إسرائيل عاجزة تماما عن مواجهة حراك "مسيرات العودة الكبرى" بعد دخوله أسبوعه الثاني، في ظل تفاقم حالة انعدام اليقين داخل المؤسستين السياسية والأمنية إزاء نجاعة حملة القمع الهادفة إلى وأد الحراك وتجاوز مفاعليه.

ويستدل من تقديرات كبار المعلقين الصهاينة أن الحراك الفلسطيني نجح في تحقيق أهداف إستراتيجية من الطراز الأول تمثلت في تسليط الأضواء على القضية الفلسطينية ودفع غزة لواجهة الاهتمام العالمي وحشر إسرائيل في الزاوية.

ومما يثير الإحباط لدى الدوائر الرسمية الصهيونية حقيقة أن الأهداف التي وضعتها تل أبيب لتحقيق أهدافها من مواجهة هذا الحراك تتطلب استخدام أدوات ذات تأثير متضاد. فإسرائيل التي أعلنت أنها لن تسمح بحال من الأحوال للمشاركين في مسيرات العودة من اجتياز الحدود الفاصلة مع القطاع أو المس بالتجهيزات التي يستخدمها جيش الاحتلال في تدشين منظومة العوائق المادية الهادفة لمواجهة شبكات الأنفاق الهجومية، تعي أن تحقيق هذا الهدف يتطلب سقوط المزيد من الشهداء والجرحى في الجانب الفلسطيني، وهو ما سيصب مزيدا من الوقود على شعلة هذا الحراك.

وتجاهر المحافل الأمنية بالتعبير عن مخاوفها من أنه كلما تواصل حراك مسيرات العودة وتعاظم عدد القتلى والجرحى، فإن هذا الواقع يهدد بإشعال الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، ولا سيما مع اقتراب موعد تنظيم احتفال نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

ويكمن مصدر القلق الصهيوني الآخر في أن تواصل فعاليات الحراك ينذر بحرمان جيش الاحتلال من القدرة على مواصلة التدريبات والمناورات، حيث قدر المعلق العسكري الصهيوني يوآف ليمور بأن نصف فرق وألوية وأذرع الجيش الإسرائيلي ستكون مطالبة بالاستنفار لمواجهة التحديات الأمنية التي يترتب عليها حراك العودة.

وإزاء هذا الفشل وفي ظل المخاوف من تطور مفاعيل هذا الحراك وتعاظم خطورة تداعياته، لجأت إسرائيل لقوة إقليمية ودولية للتدخل، حيث طلبت منها التدخل لدى حركة حماس لاقناعها بوقف الحراك.

ولعل ما كشفته وسائل الإعلام الإسرائيلية من أن نداف أرغمان رئيس المخابرات الداخلية الإسرائيلية "الشاباك" قد طلب من رئيس المخابرات المصرية عباس كامل، الذي زار إسرائيل في الأسبوع الماضي بنقل رسالة تهديد لحماس يحذرها فيها من مغبة مواصلة مناشط الحراك، يؤكد هذا التوجه الإسرائيلي.

لكن فرص نجاح أي تحرك مصري أو إقليمي لاحتواء حراك مسيرات العودة تؤول إلى الصفر.

فإلى جانب تصاعد الدعوات من النشطاء الفلسطينيين التي تطالب الفصائل الفلسطينية بعدم إبداء أي استعداد للتعاون مع أي تحرك مصري يهدف إلى احتواء حراك مسيرات العودة، فإن كل المؤشرات تدلل على أن الفصائل الفلسطينية لا يمكنها المجازفة بالتفريط بمسيرات العودة، على اعتبار أن هذا الحراك فقط ما يضمن استعادة زمام المبادرة لها ويحمل في طياته طاقة كامنة لإحداث تغيير جوهري في واقع غزة، ولا سيما بعد فشل الجهود الهادفة لتحقيق المصالحة الداخلية وفرض قيادة السلطة الكثير من العقوبات على القطاع.

ومما يشجع الفلسطينيين على مواصلة الحراك حقيقة أنه أفضى بشكل واضح إلى زيادة مظاهر الاستقطاب الداخلي في إسرائيل، وأبرز حالة انعدام اليقين داخل الأوساط القيادية في تل أبيب إزاء السياسة التي تنتهجها حكومة اليمين المتطرفة تجاه القطاع.

فقد عاد وزير الاستخبارات والمواصلات الليكودي يسرائيل كاتس مجددا للمطالبة بتطبيق مشروع لتدشين ميناء ومطار عائمين قبالة سواحل غزة لتأكيد أن إسرائيل لم تعد مسؤولة عن القطاع.

قصارى القول، لقد أدرك الفلسطينيون الطاقة الكامنة في أدوات النضال والمقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال ولن يفرطوا فيها، حيث إن هذا الحراك أسهم مرة أخرى في تمكين المقاومة الفلسطينية، وتحديدا حماس من استعادة زمام المبادرة بشكل يبشر بإدخال تحولات على طابع وبيئة الصراع مع المحتل.

من هنا، يتوجب عدم الوقوع في الشرك الصهيوني وعدم التفريط بمطالب حراك مسيرات العودة.

سقوط حل الدولتين والمأزق الفلسطيني

محمود العلي العربي الجديد 9\4\2018

قال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في سبتمبر/ أيلول 2017، في كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن إسرائيل تتنكر لحل الدولتين، الأمر الذي أصبح يشكل خطرا حقيقيا على الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، كما ذكر أنه في كل مكان تبنى المستوطنات لم يعد هناك مكان لدولة فلسطين، ما يفرض علينا القيام بمراجعة استراتيجية شاملة لهذه العملية، فلا يكفي أن يكون الالتزام بالسلام من جانب واحد. وختم عباس أن حل الدولتين في خطر، وقال إنه إذا كانت إسرائيل لا تريد حل الدولتين أو السلام فعليها أن تتحمل مسؤولياتها وتبعاتها، وأكد التزام الفلسطينيين بالقانون الدولي والشرعية الدولية وحل الدولتين على أساس حدود عام 1967. وفيما بعد في 12 أكتوبر/ تشرين الثاني 2017 في الذكرى الـ 13 لرحيل القائد الفلسطيني ياسر عرفات، عبر الرئيس عباس عن رؤيته لبديل لانتهاء مشروع حل الدولتين للقضية الفلسطينية، تمثل في تأكيد ضرورة توفير حقوق متساوية في فلسطين التاريخية، حيث يقيم الفلسطينيون مع المواطنين الصهاينة من حمَلة الجنسية الإسرائيلية، لأن الفلسطينيين لن يقبلوا في التوطين في بلد آخر. ما يعني أن الرئيس الفلسطيني سيتوجه إلى تبني خيار الدولة الواحدة، إذا لم يتم تطبيق حل الدولتين. ويؤشر هذا التوجه إلى سياسة جديدة تتبنّاها قيادة السلطة الفلسطينية التي طالما رفضت حل الدولة الواحدة، انطلاقا من أن حل الدولة الواحدة سيستند إلى التمييز العنصري بين اليهود والفلسطينيين العرب. مع أن عباس كان قد قال قبل ذلك بأشهر إنه يرفض الطروحات بشأن إمكانية حل الصراع عبر دولة واحدة، لأن إقامة الدولة الواحدة ستكون مستندة إلى التمييز بين المواطنيين بنظامين يتسمان بالأبرتهايد.

كما أن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، قال قبل أشهر أيضاً إن الحل الذي يريده الفلسطينيون هو حل الدولتين، وإن الحل الآخر المقبول هو دولة ديمقراطية واحدة بحقوق متساوية للجميع من المسيحيين والمسلمين واليهود، لكنه غير ممكن في ظل العقلية الإسرائيلية الحالية. وصرح عريقات في 15 فبراير/ شباط 2017، في مدينة أريحا قبيل ساعات من لقاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في واشنطن، إن السلطة الفلسطينية تتمسك بمبدأ "حل الدولتين"، وأن البديل الوحيد لهذا المبدأ هو إقامة "دولة واحدة ديمقراطية، يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون متساوين". وكان أبرز المفاوضين الفلسطينيين سابقاً أحمد قريع قد أشار، في مقالة

له نشرت عام 2012، تحت عنوان الدولتين بين الفشل والتفشيل، إلى أن مشروع حل الدولتين كان موضع البحث الأساسي في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس جورج بوش الثانية، بحضور نحو خمسين دولة ومنظمة دولية، وشكل قاعدة التفاهمات

العريضة التي جرت في فضائها المفاوضات الثنائية لنحو عام، من دون التوصل إلى نتيجة حاسمة تقربنا خطوةً يعتد بها على طريق تطبيق حل الدولتين على الأرض، إن لم نقل عدم التمكّن من إغلاق أي من الملفات المطروحة على طاولة التفاوض. والحقيقة أن المفاوضات التي أشار إليها أحمد قريع قد استمرت، عبر حالة التواصل بين السلطتين، الفلسطينية والإسرائيلية، حتى منتصف عام 2014، حين توقفت المفاوضات مع قيام الكيان الصهيوني بموجة عارمة من عمليات استيطان مركزة داخل مدينة القدس وفي محيطها المجاور، أو عبر انتهاكات ومراوغات سياسية مصممة أساساً للتهرّب من أداء أي من استحقاقات حل النزاع التاريخي، على أساس مشروع كان يواجه رفضاً مبطناً من أعلى المرجعيات السياسية والأمنية الإسرائيلية. ويمكن الاستنتاج من التجربة الفلسطينية في المفاوضات أن إقحام موضوع الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، في وقت لاحق، كان من بين أكثر الشواهد دلالة على وجود نية إسرائيلية مضمرة لاختلاق أي ذريعة ممكنة، من شأنها كبح كل جهد تفاوضي، يقود إلى حل النزاع على قاعدة دولتين لشعبين.

من المعلوم أن حل الدولتين بقي متداولاً في أسواق الكلام الدبلوماسي الذي تساوق مع الانتهاكات والمظاهر والشواهد الدالة بصورةٍ لا تخطئها العين على تحلل إسرائيل تماماً من مشروع حل الدولتين، من دون أن تعلن ذلك صراحة. وذلك لأن الحركة الصهيونية، بما فيها التيارات المسيحية الصهيونية في أميركا وغيرها، تلتزم برؤية الحركة الصهيونية التي تحمل، في جوهرها، أن يهودا والسامرة تشكل قلباً لأرض إسرائيل، وأن القدس تشكل قلب المنطقة الجبلية المركزية لها، لأن هناك مشى إبراهيم مع ابنه إسحاق، وهناك أقام يعقوب مخيمه، وهناك أورث آباؤهم شعوب كنعان، وفي مقدمتهم يهوشوع بن نون. وفي جبال يهودا والسامرة، تقع عشرات الأماكن المقدسة ذات الأهمية التاريخية، وكانت هذه الأراضي تحت سيادة الأردن 19 عاماً فقط. وبعد مرور أكثر من أربعين سنة على السيادة الفعلية الإسرائيلية في هذه الأراضي، لا يوجد أي مانع من ضمها رسميًا وبشكل ملموس لدولة إسرائيل.

والحقيقة أن الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية يقوم على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ فمختلف التيارات السياسية الإسرائيلية ترى فلسطين جزءاً من

أرض "إسرائيل". وعلى هذه الخلفية، يتبلور في "إسرائيل" الإجماع الذي يدعو إلى: عدم العودة إلى حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، والقدس عاصمة موحدة لـ "دولة إسرائيل"، وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة تحت السيطرة "الإسرائيلية"، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة. وفوق ذلك، تمثل المشروع الصهيوني في تأكيد بقاء الكيان الصهيوني دولة يهودية، بما فيها حق اليهود في السكن في أماكن، أو أي جزء من أرض فلسطين. ومع أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إيهود أولمرت، قال في خطابه في مؤتمر هرتزليا عام 2007، إن وجود دولتين قوميتين، يهودية وفلسطينية، هو الحل الأمثل الذي يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين، إلا أنه لفت إلى أنه في إطار التسوية ينبغي على الإسرائيليين بلورة خط حدودي واضح يعكس الواقع الديموغرافي، بحيث تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبالكتل الاستيطانية اليهودية، والأماكن التي توجد لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودي، وفي طليعتها القدس الموحدة، حيث لا وجود لدولة يهودية من دون أن تكون القدس العاصمة في قلبها، كما دعا إلى الحفاظ على الكتل الاستيطانية، مثل غوش عصيون وإرئيل، والتي تشكل نحو 20% من مساحة الضفة. كما أن رئيس الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، بنيامين نتنياهو، صرّح بمناسبة مائة يوم على حكومته أن "دولتين لشعبين هي محطّ إجماع قومي" في إسرائيل، فيما قالت رئيسة المعارضة، تسيبي ليفني، زعيمة حزب كاديما المنشقّ أساسًا عن الليكود، إنها رفضت الدخول في الائتلاف الحكومي، بإدّعاء أن الحكومة ترفض حلّ "دولتين لشعبين" .

وتمثلت الدوافع العملية إسرائيليا لدى كل الأطراف الصهيونية، بما فيها التي تدّعي الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين، وإنهاء النزاع معهم عبر حل الدولتين، في الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل مع امتداداتها الجغرافية والديمغرافية. وبالتالي، بقي مشروع الدولتين عرضةً لسياسات إسرائيل وممارساتها في فرض الأمر الواقع، عبر توسيع رقعة المشروع الصهيوني الأستيطاني الجغرافية. هذه السياسة التي تكرست عبر قرار الكنيست الذي اتخذ أخيرا تحت اسم قانون القدس الموحدة، والذي يهدف إلى إحداث واقع استيطاني جديد، يهدف إلى توسيع المدى الجغرافي للقدس أيضا، كي يتم وصلها ببعض المستوطنات، لتبلغ مساحتها وحدها ما يقارب 12% من مساحة الضفة الغربية. وكذلك على الصعيد العملي، بدأت الإدارة الأميركية بتنفيذ ما سميت صفقة القرن التي رتبها الرئيس ترامب وفريقه، والتي انسجمت مع سياسات الكيان الصهيوني، والهادفة إلى حسم وضع القدس، باعتبارها عاصمة الكيان الصهيوني، وإنهاء

قضية اللاجئين، بإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ممثلا أمميا وبقرارات أممية، جاء في مقدمة قرار تأسيسها، وكذلك في الفقرة الخامسة والفقرة 20، أن حل مأساة اللاجئين يتم عبر تنفيذ القرار 194. كما وتفيد الأمم المتحدة على الدوام بأن تجديدها ولاية "أونروا" يتم بسبب العجز عن تنفيذ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبالتالي، يؤشر الضغط على السلطة الفلسطينية كي تستمر في التفاوض مع الكيان الصهيوني، عبر إعلان مندوبتها في الأمم المتحدة عن شرطها للدعم مقابل استمرار السلطة في التفاوض مع الكيان الصهيوني، يؤشر إلى التمهيد للوصول إلى المفاوضات النهائية، من أجل تنفيذ ما سمي سلاما إقليميا بين إسرائيل والدول العربية، تقودها السعودية، فدول عربية كثيرة أصبحت تستخدم مفاوضات السلطة وسيلة وحجة لدورها في التفاوض، وصولا إلى الحل الإقليمى للصراع الفلسطينى – الإسرائيلي، يقوم على استمرار سيطرة إسرائيل على مساحات ضخمة من الضفة الغربية، في مقابل تعويض الفلسطينيين بمساحات ضخمة من شبه جزيرة سيناء لإنشاء دولة فلسطينية مستقرة وقادرة على النمو والمنافسة. وذلك لأن حل القضية الفلسطينية ليس مسؤولية إسرائيل وحدها، حسب دراسة صدرت عن مركز "بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية"، أعدها مستشار الأمن القومى الإسرائيلى السابق، اللواء احتياط جيورا أيلاند، وهو أحد صناع القرار المؤثرين فى إسرائيل بعنوان: "البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين". كما وأوضح أيلاند في دراسته أن إسرائيل باتت ترفض بوضوح فكرة اقتسام المساحة الضيقة من الأراضي مع الفلسطينيين لإقامة دولتين لشعبين، فهذا الحل يضرب نظرية الأمن الإسرائيلى من ناحية، ويتجاهل الواقع فى الضفة الغربية من الناحية الأخرى، الذي يحول دون إخلاء 290 ألف مستوطن من "بيوتهم" لما يترتب على ذلك من تكلفة اقتصادية باهظة، ويحرم إسرائيل من عمقها الاستراتيجى، وينتهك الخصوصية الدينية والروحية التى تمثلها الضفة بالنسبة للشعب الإسرائيلي! وجاء في دراسته أن 22 دولة عربية مسؤولة أيضا، ويجب أن تبذل جهودا إضافية لرفع معاناة الفلسطينيين. وذكر أيضاً أن المستشار الخاص لترامب ورئيس الفريق الخاص بعملية السلام، جاريد كوشنر، طلب من السعوديين إقناع الرئيس محمود عباس بالخطة التي سيتم تقديمها رسمياً مطلع 2018. وأن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، طلب من عباس، في لقائهما في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني2017، أن يقبل بالخطة، وأن يكون إيجابياً تجاهها. وهو متحمس جداً للخطة، وحريص على التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل أولاً، ثم بين إسرائيل والدول العربية خطوة أولى لتشكيل تحالف بين السعودية وإسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني. كما

ونقل موقع ميدل إيست آي عن مصادر مطلعة على لقاء بن سلمان وعباس أن الأول أبلغ الثاني أن التهديد الإيراني للدول العربية جدّي، وأن السعودية يحتاج دعم الولايات المتحدة وإسرائيل لمواجهة الصراع الوجودي مع طهران. وقال له لا يمكننا أن نحظى بدعم إسرائيل قبل حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي مسار الضغط الأميركي ميدانياً على الفلسطينيين بعد إعلان ترامب أن القدس عاصمة لإسرائيل، فقد أعلنت الخارجية الأميركية إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وكانت الخارجية الأميركية أبلغت المنظمة بأنها ستغلق مكتبها في واشنطن حال لم تشارك بمفاوضات مباشرة وهادفة من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل. كما عمدت السلطات الأميركية إلى استهداف "أونروا"، عبر إعلان مندوبتها في الأمم المتحدة، أنها لن تدفع مساهماتها السنوية لدعم خدمات "أونروا" التي تقدم للاجئين الفلسطينين إذا لم تبادر السلطة الفلسطينية لإجراء مفاوضات مع إسرائيل. وقد نفذت السلطة الأميركية تهديداتها عبر تخفيض الدعم السنوي الذي تقدمه إلى "أونروا" إلى ما يوازي نصف ما تلتزم به سنوياً أي مبلغ 60 مليون دولار من أصل 125 مليون دولار. وهذا المسار في السياسة الأميركية أدى إلى إعلان مختلف أطراف السلطة الفلسطينية أن الإدارة الأميركية فقدت أهليتها للقيام بدور الوسيط، وأن إغلاق مكتب منظمة التحرير خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الفلسطينية الأميركية، حيث قال الناطق بلسان السلطة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، إن هذا الأمر تترتب عليه عواقب خطيرة على عملية السلام، ويمثل ضربة لجهود صنع السلام، ويمثل كذلك مكافأة لإسرائيل التي تعمل على عرقلة الجهود الأميركية من خلال إمعانها في سياسة الاستيطان، ورفضها قبول مبدأ حل الدولتين.

وفي الميدان أيضاً، وحسب ما جاء في بيان صحفي للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ومؤسسة تامي ستينمتز لأبحاث السلام في أغسطس/ آب 2017، فإن نسبة كبيرة من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تعتقد أن حل الدولتين لم يعد عمليا ممكناً بسبب التوسع الاستيطاني، حيث إن 52% من الفلسطينيين أشارو إلى ذلك، فيما حوالي نصف الإسرائيليين أي 44% كان لهم الإجابة نفسها بسبب التوسع الاستيطاني. ومن البين أن الشعب الفلسطيني يرفض قبول "خيار دولة الكانتونات" وما تفرزه من تداعيات وممارسات كبناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات والشوارع الالتفافية والحواجز العسكرية. بيد أن المسار السياسي الذي تواجهه السلطة الفلسطينية التي لا يتعدّى دورها القيام بالأنشطة البلدية، والدعم الأمني للمحتلين عبر استعدادها لاعتقال من يتهم بالقيام باعمال قتالية ضد الاحتلال،

سيجعلها عاجزةً عن مواجهة فعلية لأميركا التي تهدد بوقف الدعم المالي للسلطة، كما للصعوبات التي تتمثل في العجز عن مواجهة الكيان الصهيوني الذي لا يبدو أن أكثر البلدان العربية تسعى إلى مواجهته، بل تسعى إلى المصالحة معه، تحت ما سميت صفقة القرن، والتي أصبحت صفعة القرن، بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي كانت تراهن على الدور الأميركي في تسوية القضية الفلسطينية.

مأزق القضية الوطنية الفلسطينية

على الرغم من تشديد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في أغسطس/ آب 2017، في أثناء زيارته فلسطين المحتلة، على تمسكه بحل الدولتين سبيلا لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، مؤكدا أن البناء الاستيطاني "عقبة" كبيرة أمام السلام، فإن ذلك لا يفي الفلسطينيين حقهم في النضال لاستعادة وطنهم، انسجاما مع تآكل مشروع حل الدولتين، والتراجع الأميركي عن الوعود والتعهدات المعلنة، وزيادة الفتور الأوروبي، واشتداد حالة الانشغال العربي عن القضية الفلسطينية، نتيجة توسع النزاعات الداخلية والإقليمية التي ساهمت في مزيد من تفتيت البنى الوطنية للدول العربية، وتراجع مفاهيم التواصل الوطني العروبي في مواجهة السياسات الخارجية. كما أن مسارات السياسة الأميركية والإسرائيلية والعربية وضعت الفلسطينيين، سلطة وفصائل، في مأزق حاد، يتعلق بإيجاد مشروع وطني فلسطيني جديد، ما أوقع القضية الفلسطينية في مأزق تاريخي، ليس من السهل تجاوزه في ظل الأوضاع الراهنة للأطراف والفصائل الفلسطينية التي تتحدث باسم الشعب الفلسطيني، حيث إن الانقسامات في صفوف الفلسطينيين، وأحد أشكالها النزاع بين حركة فتح التي يتزعمها الرئيس محمود عباس وحركة حماس الإسلامية التي تسيطر على قطاع غزة، وكذلك الاختلاف في سياسات المواجهة مع الكيان الصهيوني على الأقل على المستوى النظري التي تتبناها فصائل أخرى. وتساهم هذه الحالة في فقدان رؤية موحدة لمشروع وطني فلسطيني، يواجه مشاريع الحركات الصهيونية على المستويين، الدولي والإقليمي. هذا عدا عن ما يجري في أكثر من موقع وتصريح لمسؤولين فلسطينيين وأجانب تجري فيه الإشارة إلى البرامج المتعلقة بصفقة القرن، والساعية إلى تكريس وجود إسرائيل في كل نواحي أرض فلسطين ونقل الفلسطينيين إلى سيناء لإقامة دولتهم، والمصالحة مع الكيان الصهيوني من الدول العربية، بزعم أن إيران هي الخطر الأول على الدول العربية، وليس الكيان الصهيوني.

والحقيقة أن القوى والفصائل الفلسطينية تعاني من غياب التوافق على بلورة مشروع وطني لمواجهة ما يجري في المنطقة من استهداف للقضية الفلسطينية وأرض فلسطين. كما أن "اليسار الفلسطيني" أصبح غير فاعل ميدانياً، ومواجهاته مع سياسات أطراف السلطات الفلسطينية، لا تتعدى إبداء الملاحظات اللفظية، والتي لم تنجح في الوصول إلى فرض رؤية وطنية جديدة، تستند إلى وضع مشروع وطني جديد، يعتمد على تطوير سبل مواجهة الكيان الصهيوني، وليس الاستناد فقط إلى ما سمي النضال الشعبي السلمي الذي تتمسك السلطة الفلسطينية به؛ النضال السلمي الذي لم يحقق نتائج واضحة في مسار التسوية مع الكيان الصهيوني ومشروع إقامة الدولتين. وقد جرى تأكيد الخلاف بين الأطراف الفلسطينية مع جمود المصالحة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية من جانب، والاحتجاجات التي عبرت عنها فصائل فلسطينية على عقد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، في غياب حركتي حماس والجهاد الإسلامي، حين عمدت بعض الفصائل إلى إعلان رفضها عقد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله، تحت أنظار الكيان الصهيوني. وأكثر من ذلك، أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان بعد انتهاء اجتماع المجلس المركزي، التحفظ على قرارات غامضة في بيان المجلس، لافتقاد آليات وإجراءات تنفيذية لها.

مركزية فتح تختار مرشحيها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

رام الله – خاص لمعا – 9\4\2018

اكدت مصادر موثوقة لمعا مساء اليوم، ان اللجنة المركزية لحركة فتح قررت اليوم بالاجماع على اختيار مرشحيها لعضوية اللجنة للمنظمة والتي سيجري انتخابها خلال انعقاد المجلس الوطني في الاول من ايار القادم .

وبالاضافة الى رئيس حركة فتح الرئيس محمود عباس سترشح حركة فتح كل من صائب عريقات والقيادي عزام الاحمد لعضوية اللجنة التنفيذية.

وعلمت معا ان فتح اكدت على عدم ترشيح اي عضو لجنة مركزية اخر لنفسه في المؤسسات القيادية للمجلس الوطني حتى ولو كان بصفة مستقل، مؤكدة ان من يرشح نفسه دون قرار الحركة سُيتخذ بحقه اجراءات صارمة.

هنية: الجماهير ستلفظ أي التفاف على مسيرة العودة

غزة – متابعة صفا 2018\4\9

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية أن مسيرة العودة الكبرى ستستمر حتى تصل إلى ذروتها وتحقق أهدافها، مشددًا على أن الجماهير ستلفظ محاولات الالتفاف عليها.

وقال هنية خلال افتتاحه لـ"صرح العودة" شرق غزة مساء الاثنين، إن "غزة اليوم بمسيرة العودة وكسر الحصار وكل أبناء شعبنا بكافة أماكن تواجدهم يوثّقون مرحلة سياسية كاملة يدشنون فيها مرحلة سياسية جديدة".

وأضاف: "بهذه المرحلة يطوي شعبنا صفحة الذل والمفاوضات العبثية ومرحلة الرذيلة السياسية والعجز السياسي التي تلوث بها بعض أبناء شعبنا الفلسطيني".

وأشار إلى أن غزة عصية على الكسر وستبقى موحدة خلف مسيرة العودة الكبرى، لافتًا إلى أن الجماهير ستحطم أسوار الحصار وستزيل كيان الاحتلال.

وجدد هنية التأكيد على سلمية مسيرة العودة، مضيفًا: "أطالب جميع الفصائل تفهم أهدافها لكننا نؤكد أن أسلحتنا وأنفاقنا لا زالت فعالة ومعنا لحماية شعبنا وأي قيادة توافق على أي مقترح للالتفاف على مطالب المسيرة ستبعدها الجماهير".

وقال: "الذي يريد أن يتخلى عن غزة نقول له غزة لن تتخلى عن الضفة والقدس وكل الأراضي المحتلة، ونؤكد لمن يحاول الالتفاف على مطالب مسيرة العودة أننا سنواصل حتى تحقيق أهدافه".

ودعا رئيس المكتب السياسي أهل الضفة الغربية والقدس المحتلتين والشتات إلى وضع خطط العمل والمشاركة في خارطة طريق العودة حتى تصل إلى ذروة المسيرة في منتصف مايو.

موقع الضفة الغربية من مسيرة العودة

بقلم: لمى خاطر المركز الفلسطيني للاعلام 9\4\2018

هذه المرة ما يحدث في غزة ليس حرباً على غرار الحروب الثلاث السابقة التي شنها الاحتلال الصهيوني عليها، ونفذ خلالها سلسلة من المجازر الدموية، مع تدمير مبانيها ومنشآتها. هذه المرة تترجم غزة غضبها عبر نمط كفاحي جديد يشترك فيه جمع من جمهورها وليس فقط نخبتها المسلحة.

ولذلك فعندما يتم الالتفات إلى الساحات الفلسطينية الأخرى ينبغي عدم انتظار فعاليات تضامنية مع غزة، لأننا أمام حالة مختلفة يبدو المطلوب فيها مختلف أيضا، ويمكن اختصاره بالقول إنه يتمثل في حاجة تلك الساحات لأن تتضامن مع نفسها أولا، وأن تحاول التغيير، وأن تبادر لاعتماد نمطها الكفاحي الخاص الملبي لأولوياتها والمساهم في رفد مسيرة النضال الفلسطينية الكبرى بفعلها، والذي قد لا يكون بالضرورة مشابهاً لما يجري على حدود غزة، لأن الفارق الهائل بين غزة وبقية الساحات الفلسطينية خصوصاً الضفة والقدس والداخل الفلسطيني والشتات، إضافة لاختلاف واقع كل ساحة من هذه عن غيرها يقول إن الاستنساخ الكامل لنمط كفاحي في ساحة ما قد لا يكون بالضرورة ملائماً لها، لكن الملائم لجميع الساحات بلا استثناء أن تنشأ فيها حالة مقاومة للاحتلال تعيد ترتيب الوعي وتعبئة النفوس وشحن الهمم بواجباتها وصرفها عما يشدها نحو الاتجاهات المضادة لها.

هناك من يرى أنه حين يطالب ساحة مثل الضفة الغربية بأن تأخذ دورها في الفعل فإن عليه أن يستثني من النداء السلطة الحاكمة فيها وتنظيمها المتمثل بحركة فتح، ومع أن أصحاب هذا الرأي ينطلقون من فهمهم لحقيقة مشروع السلطة المفارق لكل حالة كفاحية، إلا أن تحييدها عن المطالبة لا يبدو حكيماً لعدة أسباب، أهمها أن هذا يعفيها من المسؤولية ويجعل اتهامات التقصير محصورة في الأطراف الضعيفة والمستنزفة في هذه الساحة، وهو ما تريده السلطة، أي تصوير أن المشكلة ليست فيها، وأنها لا تعارض المقاومة الشعبية، وهو ما يجعل الهجاء ينصب على عامة الجمهور المتهم بالخضوع واللامبالاة، وليست السلطة التي أوصلته بسياساتها إلى هذه الحالة.

ثمة فرصة ذهبية أمام السلطة وحزبها لاستعادة شيء من ثقة الشارع بها في الضفة، ثقة حقيقية وليست من طراز تلك المبايعات التي تجبر الناس على تسجيلها لصالح رئيسها

صحيح أن جزءاً من الجمهور فيه سمات سلبية بدأت تظهر وتتفشى، لكن هذا لم يأت من فراغ، ذلك أن سياسات التيئيس الممنهجة التي اعتمدتها السلطة في الضفة منذ أكثر من عشر سنوات قد فرخت آثاراً كارثية، منها إعراض قطاع كبير من الجمهور عن أشكال الحراك الشعبي، إما لقناعتهم بعدم جدواه، وإما لخوفهم من تبعات المساءلة التي تشترك فيها السلطة والاحتلال، وإما لانهيار ثقتهم بخطاب السلطة التي تفعل ما يناقض خطابها دائما، ولهذا فهي تعجز عن حشد الناس وتعبئتهم لأجل أية قضية، وقد شاهدنا كيف كانت الفعاليات التي ينظمها حزب السلطة هزيلة عقب قرار ترمب بشأن القدس. وصحيح أنه في اللحظات الفارقة لن يكون من الصواب تبرير عجز الجمهور وتأخره عن الفعل، لكن هذا لا يمنع من تفسير سلوكه بمحاولة فهم أسبابه على الأقل، وهذا كله لن يمنع من وجود فئة غير قليلة تبحث بالمجهر عن أسباب تبرر انسحابها وغيابها واكتفاءها بالمشاهدة.

فيما يخص السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، نلاحظ أن بعض مسؤوليها يحاولون تجيير الحراك في غزة لصالح مشروعهم عبر الادعاء أنه حراك يطبق رؤية السلطة للمقاومة الشعبية، لكن أحداً لا يجرؤ على الإجابة على السؤال الأهم في هذا المشهد وهو: لماذا لا تطلق السلطة في الضفة –حيث تسيطر– حراكاً شعبياً سلمياً واسعاً وليس موسميا؟ ثمة فرصة ذهبية أمام السلطة وحزبها لاستعادة شيء من ثقة الشارع بها في الضفة، ثقة حقيقية وليست من طراز تلك المبايعات التي تجبر الناس على تسجيلها لصالح رئيسها لكي تبدو في أنظار خصومها ذات سطوة وسيادة وشرعية جماهيرية.

ومعالم هذه الفرصة تتشكل من اتجاهها نحو تفعيل حقيقي للعمل الجماهيري ضد الاحتلال، لكن هذا ينبغي أن يكون مشفوعاً أو مسبوقاً بخطوات أخرى أهمها كف يدها عن ملاحقة مختلف أشكال العمل الوطني والتنظيمي، وتقديم بوادر حسن نية كبيرة في هذا الاتجاه، ووقف حملاتها الإعلامية والسياسية والأمنية ضد خصومها السياسيين داخليا، لإثبات أنها معنية فعلاً بفتح صفحة جديدة تواجه بها صفقة القرن وما تقول إنها مؤامرات أمريكية وإسرائيلية على قيادتها، وتطلق عبرها يد عمل شعبي فاعل، على أمل أن يستعيد الجسد الفلسطيني عافيته في جميع الأماكن التي يتوزع عليها، بعد أن ثبت أن هذه العافية لا تكون موفورة إلا حين يكون الفلسطيني مقاوماً لعدوه ومنشغلاً بمعركته الطويلة لأجل تحرره منه، أي حين يكون في مكانه الصحيح ومنهمكاً بأولويته الكبرى.

ماذا جنى سكان القطاع من مسيرات العودة؟

سهيل كيوان عرب48 9\4\2018

ماذا جنى المحاصرون في قطاع غزة؟ ماذا استفادوا من مقتل العشرات وسقوط مئات الجرحى؟ هل هذا ما سيرفع الحصار عنهم؟ هل سيعودون إلى أرضهم وقراهم التي هُجِّروا منها بهذه المسيرات؟

كل هذه التساؤلات ومثلها سمعناها، وقرأناها.

إلا أن السؤال الذي يجب أن يُسأل هو: ما الذي أوصل الناس في قطاع غزة لأن يهجموا على الشريط الحدودي بصدور عارية؟ ويستهتروا برصاص القنص الإسرائيلي؟ وما هذه الدافعية لمواجهة الموت؟

هناك حقائق يتناساها أو يجهلها كثيرون، وهي:

* قطاع غزة، هو المنطقة الأكثر اكتظاظًا في العالم، بمعدّل 26500 مواطن في الكيلو متر المربع الواحد، وحوالي 56000 ألف مواطن للكيلومتر المربع الواحد، في ثمانية مخيمات. ويعيش حوالي مليوني إنسان على شريط ساحلي طوله حوالي 45 كيلو مترًا وعرضه من 5 إلى 13 كيلو متر. بمساحة 360 كيلو متر مربع.

* ثمن الأرض في قطاع غزة، أغلى من وسط تل أبيب، بسبب الاكتظاظ السّكاني.

* في قطاع غزة عشرات آلاف الشباب من الجنسين، لا يستطيعون الزواج، لعدم توفّر أي مقوّمات، مثل السكن والعمل.

* أكثر من 75% سكان قطاع غزة، هم من اللاجئين منذ عام 1948، وقراهم لا تبعد عنهم سوى بضع كيلو مترات، مثل سدود، الجية، الفالوجة، بربرة، عراق المنشية، عراق سويدان، وعشرات القرى غيرها.

* نسبة لا بأس بها من اللاجئين منذ العام 1967، ممن نزحوا من مكان إلى مكان هربًا من الحرب.

* إسرائيل في حصارها الطويل لقطاع غزة، لوثّت مياهه وهواءه وزادت من فقر أهله فوق فقرهم، فارتفعت نسبة إصابات السرطان وأمراض التنفس والكلى والحاجة إلى دياليزا. والأهم، أن العلاج غير متوفر بما يلبي حاجة الأعداد الكبيرة من المرضى، وكي يحصل ابن قطاع غزة على علاج، ينتظر وقتا طويلا، وقد تمر شهور ولا يحصل في النهاية على تأشيرة للعلاج في إسرائيل أو القدس الشرقية أو غيرها، وغالبًا يصل للعلاج متأخرًا، ويقضي قبل وصوله.

* الحصار يحدُّ من تسويق وتصدير المنتجات الزراعية، وكثيرًا ما تتلف.

* هناك أناس ولدوا في قطاع غزة، لم يستطيعوا الخروج منه، منذ عشرين سنة وأكثر.

* 35% من سكان القطاع تربطهم علاقات قرابة مع فلسطينيين داخل إسرائيل والقدس، ولكنهم محرومون من زيارتهم.

في العام 2005 انسحبت إسرائيل من القطاع ولكنها ما زالت تسيطر على المعابر وتحاصر الميناء وتمنع الملاحة الجوية، وتحدد مساحة الصيد، وكثيرًا ما تعتدي على الصيادين وتقتلهم، وتحدد دخول المواد وتتحكم بها.

حماس لا تحكم الضفة الغربية، وفيها رئيس وحكومة فلسطينية معتدلة جدًا برئاسة أبو مازن، وهو غير متطرف أبدًا، وليس إسلاميًا، ونسّق مع إسرائيل أمنيا لسنين طويلة، وما زال ينسق مع الاحتلال، وفاوض وما زال مستعدًا للتفاوض.

فهل توقف الاستيطان ساعة واحدة؟

هل توقفت سرقة المياه الجوفية الفلسطينية؟

هل توقف تلويث الأرض الفلسطينية بالمكاره البيئية؟

هل توقفت اعتداءات المستوطنين على الناس وممتلكاتهم؟

هل توقف تهويد القدس لحظة واحدة؟

هل توقّف طرد الناس من الأغوار، وحرمانهم من المراعي ومن أبسط مقوّمات الحياة؟

هل قوي معسكر السلام في إسرائيل أم تراجع لصالح القوى الفاشية؟

الإجابة واضحة ويعرفها الجميع.

في قطاع غزة يعمل بعض الناس مقابل 800 شيكل في الشهر.

في قطاع غزة، يقف الشاب الطويل والعريض على باب المسجد ليحصل على صدقة، بضعة شواقل.

الطالب الجامعي المحظوظ في قطاع غزة، هو من يعثر على عمل بعشرين شيكل في اليوم.

كثيرون يشغّلون سياراتهم الخاصة كسيارات أجرة طيلة النهار، كي يحصلوا في آخر النهار على خمسين شيكل.

الكهرباء تنقطع ست عشرة ساعة في اليوم، والمواد الغذائية إذا وجدت، تتعرض للتلف، إضافة للانقطاع عن العالم الخارجي.

إضافة للحصار، هناك ضغوطات بشتى الطرق من قبل سلطة رام الله مثل عرقلة الرواتب، أو خفضها أو قطعها، وتحريض السعودية على حماس، وإغلاق مصر لمعبر رفح بتنسيق إسرائيلي، وكل ألوان التضييق على الغزيين بحجج شتى، هي في الواقع عقوبات جماعية.

القوى التقدمية في إسرائيل من العرب واليهود؟ أين حركة "ميرتس" والقائمة المشتركة واليسار والمركز؟ أين أنصار حقوق الإنسان والحيوان في العالم؟ لن أتساءل أين العرب، لأننا نعرف أن معظمهم تحت بساطير الاستبداد.

ما تقوم به إسرائيل بالتعاون مع أطراف عربية، مثل مصر وسلطة رام الله، هو استخدام للمدنيين في قطاع غزة كدروع بشرية، لتحقيق مكاسب سياسية، من خلال تأليب الناس ضد حركة حماس لإسقاطها عن السلطة.

أرادوا من خلال الحصار وتلويث المياه والبطالة والإفقار ووقف دعم الأونروا الذي أمر به ترامب، إسقاط حماس من خلال تعذيب الشعب، وإرغامه على الخروج إلى الشوارع ضد حماس، أي أنهم حوّلوا شعب القطاع إلى رهائن.

مهما كان موقفك من حماس أو غيرها، فإن ما يجري في الواقع هو مجزرة منظّمة ضد المدنيين، لأنهم هم المتضررون وليس الفصائل المسلّحة.

هذه المسيرات صرخة حياة، وليست صرخة موت، وهي بصقة كبيرة في وجه عالم وقح وحقير، أصبح كالثيران والبغال والجواميس من مختلف الأحجام والأصناف المُدْبِرة بمؤخراتها الضخمة لآلام أهالي قطاع غزة.

بعد تهديدات عباس لغزة.. حماس تحسم موقفها من المصالحة

غزة- عربي21- خالد أبو عامر 10\4\2018

جاء تهديد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، برفع يده عن كامل المسؤوليات والالتزامات تجاه قطاع غزة بخطوات عملية، حينما أعلنت وزارة المالية برام الله عن صرف رواتب موظفي السلطة في الضفة الغربية، دون أي إشارات عن صرف الرواتب لموظفي غزة.

التهديد الذي أطلقه الرئيس في مستهل اجتماع للجنة المركزية لحركة فتح، مساء أمس، مطلقا بذلك سيلا من التهديدات بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على حركة حماس إذا لم تسلم قطاع غزة من الألف إلى الياء، بما فيها الوزارات والدوائر والأمن والسلاح، وإلا فإن لكل حادث حديث. وفق قوله.

حركة حماس -بدورها- سارعت إلى الرد على هذا التهديدات عبر بيان مقتضب للناطق باسم الحركة، فوزي برهوم، بقوله إن "غزة لا تمثل نفسها، بل غزة قضية شعب وضمير أمة وقصة حياة"، مؤكدا أن "من يتخلى عنها فقد مات ضميره وانتفت إنسانيته".

فيما أعلن رئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنية، في بيان شديد اللهجة أطلقه من مخيمات العودة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، أن غزة حسمت موقفها بالمضي بمسيرات العودة، ولا وجود بعد الآن للمفاوضات العبثية والتنسيق الأمني.

وقال القيادي في حركة حماس، أحمد يوسف، إنه "لا يمكن التعليق على خطاب الرئيس عباس سوى بأنه جزء من المؤامرة الدولية والإقليمية التي تحاك ضد حركة حماس، فالتهديد بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على غزة لا يمكن تبريره سوى بعقاب جماعي يمارسه الرئيس ضد سكان القطاع".

وأضاف يوسف في حديث لـ"عربي21" أن "حماس لا يمكن أن تقبل بأي شكل من الأشكال الشروط التي عرضها الرئيس بشأن المصالحة؛ لأنها قائمة على الإقصاء لا الشراكة، لذلك فإن حماس ستحاول مد جسور التواصل مع الأطراف الفلسطينية؛ لإيجاد مخرج للحالة الراهنة التي تمر بها غزة"، دون إعطاء مزيد من التفاصيل.

أخذت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس منحنى تصعيديا بعد اتهام السلطة لحركة حماس بالمسؤولية عن تفجير موكب رئيس الوزراء رامي الحمدلله في 13 من الشهر المنصرم، وما هو ما دفع بالرئيس إلى التهديد بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وقانونية ضد الحركة.

عقوبات مرتقبة

إلى ذلك، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، مخيمر أبو سعدة، إن "مضمون خطاب الرئيس عباس وما سبقه من تصريحات لمسؤولي حركة فتح يعطي إشارة واضحة بأن السلطة الفلسطينية أبلغت الجانب المصري بشكل رسمي نيتها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية جديدة على حركة حماس قد يكون من بينها قطع رواتب موظفي السلطة في غزة وإجراءات اقتصادية قاسية، ما سيدفع حركة حماس إلى البحث عن خيارات سياسية بديلة للسلطة لإدارة الوضع في غزة خلال المرحلة القادمة".

وأوضح المحلل السياسي، في حديث لـ"عربي21"، أن "السيناريوهات المطروحة أمام حركة حماس للتعامل مع هذا الواقع هو الاستعانة بالجانب المصري؛ للتخفيف من حدة الإجراءات التي قد يفرضها الرئيس عباس على غزة خلال المرحلة القادمة، وبذلك تكون حماس نفذت مخطط الرئيس بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وهو ما ستحاول حماس تفاديه عبر كسب معركة الوقت؛ لإنجاز ما يمكن إنجازه من ملف المصالحة".

سيناريوهات المرحلة القادمة

أما المختص في شؤون حماس الدكتور حسام الدجني، فأوضح أن "مضمون خطاب الرئيس يشير إلى أن غزة مقبلة على انفصال كامل أو تسليم كامل، وكلاهما ضرر على المشروع الوطني الفلسطيني، ففي حال افتراض السيناريو الأول فإن الضفة الغربية وما تبقى من القدس ستكون خارج الحسابات السياسية في أي مفاوضات قادمة، وهنا يكون الرئيس خسر كل أوراق القوة التي يمتلكها على الصعيد السياسي وعلى صعيد التأييد الشعبي التي كان يحظى بها بسبب ملف المصالحة".

وأضاف الدجني في حديث لـ"عربي21": "أما سيناريو التسليم الكامل، فهو السيناريو الذي لا تقبل به حماس أو الفصائل الأخرى في المجتمع؛ كونها تؤسس لمرحلة جديدة من الإقصاء وتصفية الحسابات، وصولا إلى حالة الاشتباك بين القوى والفصائل الفلسطينية".

القيادي في حركة فتح، تيسير نصر الله، أوضح أن "سلوك حركة حماس في التعامل مع ملف المصالحة يستوجب من الرئيس اتخاذ إجراءات عقابية؛ لمنع انفراد حماس بالمشهد السياسي وتنفيذ مخططها بفصل قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية".

وأضاف نصر الله، في حديث لـ"عربي21"، أن "حركة فتح قدمت ملاحظاتها للجانب المصري بشأن تلكك حركة حماس في تنفيذ استحقاقات المصالحة، ومن غير المقبول الانتظار أكثر من ذلك بعد ضياع المشروع الوطني؛ بسبب سياسات حماس القائمة على تنفيذ أجندة الدول الخارجية".

انجازات فلسطينية من مسيرات العودة رصدها "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي

النعامي نت 10\4\2018

هذه بعض خلاصات استنتجتها دراسة صدرت اليوم عن "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، أعدها مديره عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق حول مسيرات العودة:

الفلسطينيون في غزة باتوا يمثلون تحديا يقلص هامش المناورة أمام إسرائيل بدون أن يضطروا لخوض غمار حرب ضدها.

أعادت غزة إلى بؤرة الاهتمام العالمي والإقليمي وسلط الأضواء على حصار القطاع.

فجرت حملة انتقادات دولية ضد إسرائيل غير مسبوقة بسبب استعمال القوة العسكرية، وبدون تدخل الولايات المتحدة كانت الأمم المتحدة قد شكلت لجنة تحقيق دولية في قتل الفلسطينيين

أظهرت عزلة إسرائيل الدولية، سيما في المحافل الأممية

أثارت انتقادات داخل إسرائيل بشأن أوامر إطلاق النار

أبرزت الحاجة إلى ضرورة أن تعد إسرائيل تصورا شاملا وإستراتيجيا لمعالجة تبعات الأزمة الاقتصادية الخانقة في القطاع

قلص قدرة أبو مازن على مواصلة فرض العقوبات على القطاع

أظهرت عزلة إسرائيل الدولية، سيما في المحافل الأممية

الرد على أي تصعيد عسكري إسرائيل يجب أن يتمثل في تكثيف مناشط حراك مسيرات العودة الشعبية.

لاحظوا أن إسرائيل كانت تقوم بشن بعض الغارات بنفس الذرائع قبل حراك مسيرات العودة، دون أن يتم الرد عليها

بعد انطلاق هذا الحراك بالإمكان جباية ثمن سياسي ودعائي ودولي من الصهاينة بالإضافة الى استنزاف قواتها على الحدود.

تهديدات عباس تزيد أبعاداً جديدة على أزمة غزة

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 10\4\2018

حملت تصريحات الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأخيرة تجاه قطاع غزة، مزيداً من التهديدات والوعيد، وهو الذي ألمح إلى وقف كل ما تدفعه السلطة وحكومة الوفاق إلى القطاع، بما في ذلك رواتب الموظفين والموازنات التشغيلية لبعض القطاعات الصحية والتعليمية، وغير ذلك من القرارات التي ستعمّق أزمات غزة الإنسانية والاقتصادية والمعيشية. وبالفعل، أغلقت البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، أمس الاثنين، الصرافات الآلية، التابعة لفروعها بالحديد، بعد ساعات من بدء دفع السلطة الفلسطينية رواتب موظفيها في الضفة الغربية من دون القطاع، ومن دون صدور بيان رسمي من وزارة المالية بشأن تأخر الرواتب عن غزة. وقال مصدر مصرفي لـ"العربي الجديد"، إنّ وزارة المالية في رام الله لم تحول حتى الآن الكشوف المالية الخاصة برواتب موظفي السلطة في قطاع غزة والبالغ عددهم نحو 70 ألف موظف، رغم تأخر الرواتب عن الموظفين في شقي الوطن لخمسة أيام بدون مبررات واضحة.

وقال عباس، في اجتماع اللجنة المركزية لحركة "فتح"، مساء الأحد، حول المصالحة الفلسطينية، إنه تحدّث مع المصريين بشأنها، وأبلغهم بكل وضوح، إما أن "تستلم كل شيء، بمعنى أن تتمكّن حكومتنا من استلام كل الملفات المتعلقة بإدارة قطاع غزة من الألف إلى الياء، الوزارات والدوائر والأمن والسلاح، وغيرها، وعند ذلك نتحمّل المسؤولية كاملة، وإلا فلكل حادث حديث". وفي إشارة واضحة إلى ما سيكون عليه الوضع لاحقاً، أكد عباس أنه "إذا رفضوا (حماس) لن نكون مسؤولين عما يجري هناك"، موضحاً أنه ينتظر الجواب من "الأشقاء" في مصر، "وعندما يأتينا نتحدث ونتصرف في ضوء مصلحة الوطن ومصلحة الشعب الفلسطيني".

وسبق لعباس التهديد بقطع كل شيء عن غزة عقب التفجير الذي تعرّض له موكب رئيس الحكومة رامي الحمدالله ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج شمالي القطاع، قبل أسابيع، لكن تدخلاً مصرياً أوقف مؤقتاً تنفيذ التهديدات تحت وقع الحديث مجدداً مع "حماس"، إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن.

وقبل عام بالضبط، خفّضت السلطة الفلسطينية رواتب موظفيها في غزة البالغ عددهم نحو 70 ألفاً، عبر خصومات وصلت إلى ما يزيد عن 30 في المائة من قيمتها، وحوّلت أعداداً كبيرة إلى التقاعد الإجباري،

ما أحدث أزمة اقتصادية ونقصاً حاداً في السيولة النقدية في أسواق القطاع، وأربك كل شيء في القطاع المحاصر.

وأخذت هذه التهديدات بُعداً جديداً مع تكرارها، ونقلها إلى الوسيط المصري في ملف المصالحة الفلسطينية، الذي يُجري محاولات حالية لاستدراك الموقف والتواصل مع حركة "حماس" للعودة إلى تنفيذ ما اتُفق عليه في اتفاقية المصالحة، في 12 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ولا يبدو أن حركة "حماس" ستقدِم على تسليم غزة بالشكل الذي تريده السلطة الفلسطينية، إذ إنّ ملف موظفيها في القطاع، والبالغ عددهم 45 ألفاً، لم يحل حتى الآن، وهي لا تستطيع أن تتركهم في الشارع من دون إيجاد حل ودمجهم في القطاع الحكومي الرسمي.

وتعثّرت المصالحة قبل تفجير موكب رئيس الحكومة، لكنها كانت تقاوم الانهيار التام بوجود الوفد المصري الذي انسحب عقب التفجير من دون تقديم مبررات، وكانت الأوضاع تراوح بين التعثّر الملحوظ ومحاولة إخفائه من قبل الطرفين المتحاورين. ولم تنجح مصر، حتى الآن، في تجاوز أزمات المصالحة، إذ إنها لم تقنع السلطة الفلسطينية كما وعدت "حماس" بدمج موظفي غزة في السلم الوظيفي الحكومي، كما أنها لم تنجح في تجنيب ملف سلاح المقاومة النقاش الداخلي بعد تعهدها بذلك، وفق مصادر "العربي الجديد".

وقال مسؤول في غزة لـ"العربي الجديد"، إنه عقب خطاب عباس بعد تفجير موكب رئيس الحكومة، لم يزر أي من المسؤولين الحكوميين غزة، ولم يجر أي تواصل مع الموظفين الرسميين التابعين للسلطة في القطاع من قبل مسؤوليهم المباشرين، بعكس ما كان يجري بعد تسلّم السلطة جزئياً مسؤوليات مختلفة في القطاع والوزارات والمؤسسات الحكومية.

ووضع عباس، حركة "حماس" أمام خيارات صعبة وقاسية، خصوصاً مع إصرار رئيس مكتبها السياسي في غزة، يحيى السنوار، على أنّ حركته غادرت مربع الانقسام ولن تعود إليه، ولن تعود إلى تسلّم الملف الحكومي كما كان سابقاً.

وعلى الأرض، باتت الخشية تتزايد من الانهيار الشامل، بعد الانهيار الحالي الذي وصل إلى مراحل متقدمة، إذا أقدمت السلطة الفلسطينية على تنفيذ تهديداتها، في ظل الغطاء العربي الممنوح لها للتعامل مع غزة كيفما تشاء.

وعن هذا الأمر، قال القيادي في حركة "حماس"، النائب عن كتلتها البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، يحيى موسى، لـ"العربي الجديد"، إن عباس "لا يتفضّل على غزة بما يدفعه من رواتب أو موازنات تشغيلية لصالح المؤسسات الخاصة فيه". وأضاف موسى أن إجمالي ما تحصّلت عليه السلطة من أموال المقاصة (الضرائب التي تجبيها إسرائيل على معابر غزة نيابة عن السلطة) الخاصة بغزة منذ الانقسام وحتى اللحظة، يتجاوز 6 مليارات دولار أميركي، وهو ما يعني أن القطاع قادر على تغطية نفقاته بنفسه من دون احتياج لأحد.

واتهم القيادي في "حماس"، الرئيس الفلسطيني، بأنه يستغل قطاع غزة من أجل الإنفاق عليه وعلى السلطة الفلسطينية، بما يعود عليه من عائدات الضرائب التي يحصّلها الاحتلال المعروفة بأموال المقاصة، إلى جانب الدعم الدولي. ورأى أن التصريحات الأخيرة لعباس تُعتبر "سلوكاً مشيناً لا يليق برئيس مؤسسة أو رئيس سلطة، خصوصاً في ظل ثورة الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، عبر مسيرات العودة، الرامية إلى إفشال صفقة القرن". وعن موقف حركته في حال أوقف الرئيس الفلسطيني دفع فاتورة الرواتب لغزة، قال موسى: "عندها سيكون لكل حادث حديث، وسينفجر الشعب الفلسطيني في وجه المحتل وفي وجه كل من يطعنه في ظهره".

خطاب لمسيرات العودة يهدد بالعودة للصفر

أحمد جميل عزم الغد الأردنية 10\4\2018

قصف الطيران الإسرائيلي أمس قطاع غزة، فيما يعد وسيلة جديدة لوقف مسيرات العودة، بالضغط على القوة التي تحكم وتسيطر داخل غزة، متمثل بحركة "حماس"، بذريعة أنّ الحركة، تستخدم المسيرات لتهديد الأمن الإسرائيلي، وتدمير البنية التحتية للحدود، الموضوعة بين الأراضي المحتلة العام 1948 والقطاع، وبذريعة أن "حماس" حاولت الأحد إرسال متسللين بأسلحة وبمتفجرات متطورة لاختراق الحدود. والواقع أنّه عدا عن نفي هذه الادعاءات، يجدر تبني خطاب فلسطيني واضح، يتحدث عن حق عودة اللاجئين، وهذا الأمر سيكون مفيدا جداً لإعادة التعريف الأصلي للقضية الفلسطينية، وحتى لتحسين الموقف التفاوضي فلسطينياً، وخصوصاً بالنسبة لقطاع غزة.

إنّ تبني خطاب واضح مع تقديم الكثير من التفاصيل والأمثلة والقصص، عن قرى ومدن وبيوت ومزارع اللاجئين، الذين يسيرون نحو الحدود، أمر مهم جداً.

يريد الجانب الإسرائيلي وكثير من القوى العالمية، والغربية، حتى الرافضة للسياسات الإسرائيلية، في الضفة والقطاع، والتي تريد نهاية هذا الاحتلال، أن يعتبروا مسألة عدم عودة اللاجئين، من الأمور المحسومة، وأن يعتبروا أي حديث جدي في الموضوع تهديدا وجوديا مرفوضا لإسرائيل. وتأتي ردة الفعل الإسرائيلية الحادة والدموية ضد المسيرات، لأنها تعيد طرح مسألة عودة اللاجئين للواجهة. فهناك موقف ضد فكرة حراك اللاجئين، وإعادة طرح مسألة عودتهم، أكثر من الخوف من المسيرات بحد ذاتها.

لقد كان الحديث عن حل الدولتين، رغم رفض الإسرائيليين لهذا الحل، نوعا من خفض السقف الفلسطيني كثيراً. وما يحاول الجانب الأميركي–الإسرائيلي فعله، خفض السقف أكثر بخطط أحادية الجانب، وتحديداً رفع ثلاثة ملفات من التفاوض، أو رفعها عن الطاولة، بحسب تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، هي: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، واعتبارها خارج البحث.

وبما أنّه لا يوجد مفاوضات متوقعة قريباً، خصوصاً بسبب الرفض الفلسطيني الرسمي للتساوق مع المخططات الأميركية، فإن خطط استبعاد مواضيع القدس والمستوطنات واللاجئين من البحث تتحقق ضمناً، ولا يمكن تحدي ذلك إلا بتحرك ميداني فعلي على الأرض، على نحو ما يحدث من غزة الآن.

يحتاج الناطقون الرسميون وغير الرسميين، الفلسطينيين، وكل من يعبر عن الموقف العربي والفلسطيني، أن يعيد المسيرات لأصل القضية، وهي العودة. وأن تتردد عبارات ليسمعها العالم، هي أولا، أنّ هؤلاء اللاجئين أخرجوا من بيوتهم ومزارعهم وأراضيهم وأعمالهم وممتلكاتهم قسراً، العام 1948، وقد انتظروا كل هذه السنوات هم وأبناؤهم وأحفادهم من دون جدوى، وأنّه من حقهم محاولة العودة لممتلكاتهم ووطنهم.

والبند الثاني من الخطاب، أن الحراكات الشعبية رد فعل طبيعي سيتسع، وهذا نتيجة لهروب الأميركيين والإسرائيليين من حل الدولتين، ورفضهم لتسوية الحد الأدنى المتمثل بدولة فلسطينية كاملة السيادة، وحل قضية اللاجئين، وأن هذا التهرب، أو الرفض، له تداعيات كثيرة. وأن تخاذل العالم إزاء السياسات الإسرائيلية، سيؤدي لخلط الأوراق، وأن الفلسطينيين يستطيعون أيضاً تحدي السياسات الأميركية والدولية، لدرجة تهديد كيان إسرائيل فكرياً وسياسياً، إن لم يكن ماديّاً.

العنصر الثالث المهم الذي يجب التركيز عليه، هو التصدي للخطاب الإسرائيلي، ومحاولة اعتبار حركة "حماس" المسؤولة عن هذه المسيرات. فرغم أنّ الحركة هي المسيطر على غزة ميدانياً، إلا أنه يجدر الاتفاق والتركيز على الطابع الشعبي للحدث، وحتى عندما يقال إنّ "حماس" مسؤولة، يجدر أيضاً الاستفادة من هذه النقطة، بالإشارة لأن هذا يعني ضمناً اتساع تبني الشعب الفلسطيني لخيار المقاومة المدنية.

ورابعاً، أن الحصار في غزة يؤدي لهذه النتائج، ولا بد من التوصل لترتيب جديد لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقف المعاناة في القطاع، بل ويجب الإشارة إلى أن الوضع في القدس ومخيمات الشتات، ومناطق أخرى ليس أقل سوءا، وسيؤدي أيضاً لتداعيات كثيرة.

لا شك أن توسعة المسيرات لتشمل باقي فلسطين، والشتات، أمر مهم، ولكن أيضاً يجدر التفكير ملياً بخطاب سياسي واضح وصريح، غير تبريري أو اعتذاري، بشأن حق العودة، وهذا سيوضح أن نتيجة السياسات الإسرائيلية، من حصار، واحتلال، واستيطان، وتهويد، وتهرب من العملية السياسية، قد تكون العودة إلى المربع صفر في الصراع، وفي أفكار الحل، وأن الشعب لن ينتظر السياسات الرسمية للأبد.

مسيرة العودة.. أهداف تتحقق

معين الطاهر العربي الجديد 10\4\2018

أن تبدأ مسيرات العودة يوم الجمعة الموافق 30 مارس/ آذار، أي في ذكرى يوم الأرض، وهو اليوم الذي يحتفل فيه الفلسطينيون في الأرض المحتلة بتمسكهم بأرضهم ومقاومتهم مصادرتها ومحاولات تهويدها. وأن تنطلق من قطاع غزة المقاوم للحصار والتركيع والاجتياح والحروب. وأن تتصاعد تلك المسيرات أسبوعًا يعقبه أسبوع بقوة واندفاع، وصولًا إلى الخامس عشر من أيار/ مايو الذي يصادف هذا العام الذكرى السبعين للنكبة، حين هُجّر الشعب الفلسطيني من أرضه وطُرد منها. لذلك كله قيمة تفوق الاحتفالات الرمزية التي نقيمها في المناسبات الوطنية، بفرحها وترحها، نحاول أن نتذكّر فيها، وأن نستنبط دروسًا ومعاني حاضرة تتكرّر في كل عام، وتنقضي بانتهاء اليوم الاحتفالي، لنعيد تذكّرها في العام الذي يليه.

هذا العام، ثمّة شيء مختلف تمامًا عمّا سبق. ثمّة ربطٌ ما بين تشبث الفلسطيني بأرضه وتمسّكه بحقه في العودة إليها. وثمّة إعادة اعتبار لحق العودة الذي حاولت مشاريع التسوية والتوطين والمفاوضات العبثية تجاهله، أو التقليل من قدره. هذا العام، يتجلى حق العودة باعتباره جوهر القضية الفلسطينية ومكوّنها الرئيس، ويتضح كذب الوهم الذي بثّه المؤسسون الأوائل لدولة الاحتلال الصهيوني بأنّ الفلسطيني سينسى بعد جيل أو جيلين، ليطل علينا جيلٌ سابع من بعد النكبة يعلن انتهاء الخرافة الصهيونية، وإنهاء الوهم بأنّ بالإمكان تعويض الفلسطيني عن أرضه أو توطينه أو إلهاءه بقضايا جانبية غير مشروعه الأول والأخير بتحرير تراب بلاده.

في غضون جمعتين فحسب، تبيّن أنّ ثمّة أهدافًا من هذه المسيرة الكبرى قابلة للتحقيق، وأنّها تحمل في طياتها أبعادًا أكبر من مجرد تأكيد حق العودة، وأنّ قطاع غزة، على الرغم من الانقسام والحصار والجوع والعقوبات، ما زال يقاوم، وأنّ هذه المسيرة تعيد تشكيل المشروع الوطني الفلسطيني على أسس جديدة مختلفة، ومستندة إلى قاعدة من الحراك الجماهيري الواسع الذي يضم الاتجاهات المختلفة، ويوحد أجزاء شعبنا في غزة مع الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام 1948 والشتات الفلسطيني، ضمن مشروعٍ مقاوم للاحتلال ومتمسّك بالأرض، وبحق شعبنا في العودة. مشروع يبتعد عن الجدل العقيم بشأن مشاريع التسوية المزعومة، وحل الدولة والدولتين والدولة بنظامين. مشروع يفكك البنية الصهيونية من جذورها، عبر إعلانه أنّ الأرض لنا، والوطن لنا، وسنعود إليه. مشروع يؤكد أنّ حق العودة جوهر الصراع ومبتدأه ومنتهاه.

عبر تصاعد مسيرات حق العودة، تصبح مواضيع، مثل المصالحة والانقسام والعقوبات، ضمن منظومة الفعل الماضي، لا مجال هنا للحديث عن التمكين أو استمرار العقوبات لجمهور يحمل راية النضال والشهادة في كل جمعة، فهنا يظهر الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وينكشف من يختبئ وراء أوهام زائفة أو مصالح زائلة، فعلى الجميع أن يدرك أنّ أي خطوةٍ يقوم بها أو يتردّد حولها تحول دون المضي في هذا المشروع المقاوم هي خطوة ستُحسب عليه، وقد تكون ورقة التوت التي ما زالت تستر عورات بعضهم.

ينبغي، في هذا المجال أيضًا، الانتباه إلى كل ما يعمّق الانقسام أو يمنع وحدة الشعب الفلسطيني بجميع قواه وفي جميع أماكن وجوده. لذا، على رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن يبادر فورًا إلى تأجيل اجتماع المجلس، المزمع عقده في 30 إبريل/ نيسان الجاري، والدعوة إلى عقد مجلس وطني يُمثَّل فيه الجميع على قاعدة من الشفافية والديمقراطية والوحدة؛ فالشعب الفلسطيني بحاجة إلى خطوات توحّده، ولا تعمق انقسامًا مفتعلًا ضمن صفوفه.

ستكون ذروة هذا التحرك في ذكرى النكبة في 15 مايو/ أيار، في اليوم نفسه الذي ستنقل فيه الإدارة الأميركية سفارتها إلى القدس المحتلة. يُفترض أن يكون هذا اليوم هو الرد العملي على مشروع دونالد ترامب، وعلى صفقته المشبوهة، وعلى القوى الإقليمية التي تسعى إلى تمريرها. في هذا اليوم، سيعمّ الغضب فلسطين كلها، من أقصاها إلى أقصاها، وستزدحم الشوارع العربية والعالمية بالمنادين بحق الشعب الفلسطيني في التحرّر والاستقلال، ستحلّق القضية الفلسطينية في سماء العالم وتملأه ضجيجًا، بحيث تتهاوى كل محاولات الإدارة الأميركية والصهيونية للاحتفال بنصر زائف.

ينبغي، في هذا اليوم، أن ينكشف للعالم كله عمق سياسة الأبارتهايد والتمييز العنصري الذي يمارسه الكيان الصهيوني على جميع شرائح شعبنا في الداخل، حيث الاحتلال والتمييز ومصادرة الأراضي وسنّ قوانين الدولة اليهودية. وفي الشتات، حيث يُمنع الفلسطيني، صاحب الأرض، من العودة إلى بلده، في حين يُتاح لأي يهودي في العالم الهجرة الفورية إلى فلسطين، للعيش في منزل الفلسطيني اللاجئ. هذا اليوم يجب أن يكون يومًا عالميًا للنضال ضدّ الاحتلال والأبارتهايد والتمييز العنصري.

على السلطة الفلسطينية أن تتخلى عن تردّدها، وأن تستفيد من هذه الموجة الانتفاضية العارمة، ومن انكشاف القناع عن وجه الجيش الصهيوني الذي يطلق النار على متظاهرين عزّل لأنهم يطالبون بالعودة إلى بلادهم التي طُردوا منها. وعلى السلطة الفلسطينية أن تعلن رفضها العملي المستوطنات ومصادرة

الأراضي الفلسطينية، من خلال إحالتها مجرمي الحرب الصهاينة إلى محكمة الجنايات الدولية فورًا ومن دون إبطاء، وهو أمر أصبح متاحًا بعد أن أعلنت المدعية العامة للمحكمة اعتبار الاستيطان جريمة حرب. وعلى الرئيس محمود عباس أن يتراجع عن تعهده الذي قدّمه أمام مجلس الأمن الدولي بعدم الانضمام إلى 22 منظمة دولية.

ثمّة حذرٌ واجبٌ من محاولة أطراف عربية مقايضة وقف المسيرة الكبرى بوعود وهمية لرفع الحصار عن غزة عبر فتح معبر رفح بشكل دائم. لقد جرّب شعبنا مثل هذه الوعود التي انطلقت قبل أشهر، وقيل حينها إنّ المعبر سيُفتح بعد إعادة تأهيله، أو بعد وصول الحرس الرئاسي، أو بعد مصالحة محمد دحلان مع حركة حماس، ولم يتحقق شيء من ذلك، فهذا وهمٌ بدأ الحديث عنه بعد أن اكتشف العدو الصهيوني آثار هذا الحراك، وتلك المسيرة، عبر تصاعدها الذي سيستمر، أكان ذلك في فلسطين أم المنطقة العربية أم العالم.

الحفاظ على سلمية هذا التحرّك شرط لنجاحه. لذا، الحذر، كل الحذر، من التطرّف والمزايدات والشعارات الطفولية البراقة. ونقل هذا الحراك إلى باقي أجزاء فلسطين في الأسابيع المقبلة هدف رئيس لا بد منه لتحقيق جميع الأهداف المرجوة. أمّا يوم الذروة، فهو يوم عالمي للشعب الفلسطيني ولأمتنا العربية ولأحرار العالم، نرسخ فيه بداية جديدة لمرحلة أخرى في نضال شعبنا، ونثبت فيه كم نحن أقوياء، وكم هو عدونا ضعيف، إذا وجدت الإرادة لمواجهته.

لماذا الخيار الشعبي السلمي؟

بقلم: د.ناجي صادق شراب أمين للاعلام 10\4\2018

الخيار النضالي الشعبي هو خيار الشعوب التي وقعت تحت نير الاحتلال من قبل قوى إحتلال حكم سلوكها القوة المفرطة. وهو خيار بكل دلالته السياسية خيار حضاري ديمقراطي، يعكس واقع بين قوتين، الأولى قوة الشعب الذي لا يقهر، وهو صاحب حق ان يعيش مثل بقية شعوب العالم المتحررة الديمقراطية، وقوة دولة إحتلال عسكرية ليس لها حق في إحتلال شعب آخر وسلب أرضه.

وبهذا المعنى العام هي رسالة لكل شعوب الأرض بما فيها شعب الاحتلال ان هناك شعبا مسلوبة حقوقه بفعل القوة العسكرية، وانه من منطق ثورة الحقوق ومناهضة التسلط والإستبداد وإنتهاك الحقوق على شعوب العالم الحر الديمقراطي أن تتحرك وتضغط على حكوماتها لتمارس ضغطها على إسرائيل الدولة المحتلة لتنهي هذا الاحتلال. وهذا هو الهدف النهائي لمثل هذه مسيرات. والرسالة الثانية ان الشعوب حية باقية لا يمكن إستئصالها، والهدف هنا واضح ان هناك شعبا فلسطينيا له كل مقومات الشعوب، شعب حضاري، تاريخي يمارس ويشارك أبنائه في عملية البناء الحضاري والسياسي ليس فقط على المستوى الداخلي بل على المستوى الحضاري العالمي.

جوهر الفعل الشعبي إبراز البعد الإنساني، وحجم المعاناة التي يعانيها الشعب بفعل الاحتلال، والتركيز هنا على إبراز سلوكيات الاحتلال من قوة مفرطة، وغطرسة وعنصرية، وفي النهاية هذا السياسة ستجعل الاحتلال مكلفا وثمنه عاليا، يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني الذي يقبع تحت الإحتلال لعقود طويلة، بل وجعله مكلفا وثمنه مرتفعا لدولة الاحتلال، وللشعب الإسرائيلي. والنتيجة الحتمية النهائية هو إنهاء الاحتلال، وممارسة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه المدنية والسياسية كبقية الشعب، في إطار دولة سياسية مدنية ديمقراطية لا تشكل تهديدا لكل من حولها، ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن العالميين ونبذ العنف والإرهاب، والتفكير مستقبلا عن حلول للتعايش المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين بحكم التلاصق الجغرافي والعيش على نفس المكان، والتعاون البشري لما يحقق الإزدهار والتطور.

هنا في هذه الصورة المثالية تحل ثقافة السلام والتعايش والقبول المشترك محل ثقافة الحقد والكراهية والعنف والقتل والإلغاء وعدم الإعتراف بالآخر. هذا الخيار مارسته العديد من الشعوب كالشعب الهندي بزعامة

المهاتما غاندي، هذا الرجل العجوز الضعيف، ولم يكن أحد يعرف ان في ضعفه هذا كانت قوة الهند وشعبها، وقوة أسلوبه، ونجح في هزيمة أكبر إمبراطورية في العالم، بريطانيا. والنموذج الثاني جنوب افريقيا بزعامة الملهم نيلسون مانديلا، وتبنيه أسلوب العصيان المدني والمقاومة السلمية بقيادة حزب "المؤتمر"، الذي نجح في تبيان العنصرية البغيضة التي تمارس على الأكثرية السوداء صاحبة الحق في الأرض ضد الأقلية البيضاء المسيطرة والمتحكمة في مصادر الحياة، هذه الصورة البغيضة من العبودية البشرية هي أجبرت العالم الحر على التحرك وممارسة الضغط على الأقلية البيضاء الحاكمة، وإنهاء هذه العنصرية بنظام سياسي ديمقراطي، ونموذج لممارسة الحقوق كافة، وصولا لصيغة التعايش المشترك. هذه المسيرة إحتاجت 99 عاما من النضال السلمي الشعبي.

احد اهم مقومات الخيار السلمي الشعبي أنه يحتاج إلى وقت طويل، وإستمرارية وديمومة حتى يؤتي نتائجه، ويحتاج ثانيا إلى مشاركة جماهيريه واسعة، وثالثا تحتاج إلى مشاركة ودعم إقليمي ودولي من قبل الشعوب والمؤسسات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، هذا المتطلبات كفيلة ان تسقط مقولات الإحتلال وتجعله يسعى هو للمطالبة بإنهاء إحتلاله.

مسيرة الشعب الفلسطيني قد تكون الأولى في آلياتها وحجمها، وما يؤخذ على خيارات النضال الفلسطيني الإنقطاع بين الخيارات المتعددة لإنهاء الاحتلال واحيانا كثيرة غلبة الخيارات ذات البعد العسكري، والعمليات التي كانت تشكل رغم إظهار معاناة الشعب االفلسطيني مخرجا ومبررا لإسرائيل لوصف نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب.

ومما يؤخذ أيضا على نضال الشعب الفلسطيني الذي لم ينقطع يوما ضد الإحتلال غياب الديمومة والإستمرارية، وهنا التداعيات السلبية لتشكيل السلطة او قيادة السلطة لتحديد الخيارات التي تركزت في المفاوضات فقط، دون دعم جماهيري سلمي.

ولنجاح هذا الخيار السلمي لا بد من توافر عوامل كثيرة، أولا الإبتعاد في أساليب التعبير عنها عن كل ما له علاقة بالعنف والإرهاب، ودع إسرائيل تمارس قوتها المفرطة التي ستنقلب عليها، ورأينا ذلك في أعقاب سقوط 22 شهيدا مدنيا سلميا عزل من السلاح، وثانيا توفير البيئة السياسية والإجتماعية الحاضنة، وهنا لا بد من إنهاء الإنقسام الذي كفيل إستمرارة بإجهاض إنجازات المسيرة السلمية، وثالثا خلق الدعم الدولي والإقليمي وبالأحرى الذي ستفرضه المسيرة السلمية للشعب الفلسطيني. هذا الخيار قد يكون متوازيا مع

الخيارات الأخرى التي تفرضها القضية الفلسطينية من خيار للسلام والمفاوضات وتفعيل لخيار الشرعية والمسؤولية الدولية.

في النهاية درس التاريخ الحتمي: لا شيء يقف امام حركة الشعوب المناضلة من اجل الحقوق والسلام وإنهاء الاحتلال، لا يوجد إحتلال إنتصر على نضال ومقاومة شعب.

المجلس الوطني: فرص الانعقاد وتحدياته

عبد الجبار الحروب مسارات 9\4\2018

تقدير موقف

(تأتي هذه الورقة ضمن إنتاج المشاركين/ات في برنامج "إعداد السياسات العامة والتفكير الإستراتيجي" 2018 الذي ينفذه مركز مسارات).

مقدمة

أوصى المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد بمدينة رام الله بتاريخ 14-2018/1/15، بـ"إجراء الانتخابات العامة وعقد المجلس الوطني الفلسطيني بما لا يتجاوز نهاية العام 2018"[1]، وقررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها بتاريخ 2018/3/7 عقد المجلس الوطني يوم 2018/4/30.[2] وباشرت رئاسة المجلس بتوزيع الدعوات على الأعضاء.

ما سيناريوهات عقد المجلس الوطني في ظل تحضير رئاسة المجلس لجلسة 30 نيسان، دون الاستناد إلى ما جاء في اتفاقات المصالحة وتوصيات اجتماع بيروت للجنة التحضيرية لعقد المجلس مطلع العام 2017؟

تناقش هذه الورقة فرص عقد المجلس وتحدياته، ما بين عقد جلسة عادية، أو جلسة خاصة، أو عقد مجلس توحيدي عبر إضافة أعضاء عن الفصائل غير الممثلة في المنظمة استنادًا للاتفاقات الموقعة، أو تأجيل عقد جلسة 30 نيسان.

المجلس الوطني بعد غياب طويل

عقد المجلس الوطني أول اجتماع له في مدينة القدس العام 1964، وأُعلن فيه قيام منظمة التحرير، في حين عقدت آخر جلسة عادية له في مدينة غزة العام 1996. ومنذ ذلك الحين لم يعقد المجلس أي جلسة عادية، سوى جلسة خاصة في العام 2009 لملء الشواغر في اللجنة التنفيذية التي بلغت الثلث.

نصّ "إعلان القاهرة" في العام 2005 على تشكيل لجنة لتفعيل وتطوير منظمة التحرير لتضم كافة الفصائل والقوى الفلسطينية، وخاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهادالإسلامي.[3] كما دعا اتفاق القاهرة الموقع، بتاريخ 2011/5/4، إلى تشكيل مجلس وطني جديد يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل بالانتخابات حيثما أمكن ووفقًا لمبدأ التمثيل النسبي بالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات.[4]

على الرغم من دعوة اتفاقات المصالحة إلى تفعيل منظمة التحرير إلّا أنّ لجنة تفعيل المنظمة (الإطار القيادي المؤقت) لم تلتئم للتحضير لعقد مجلس وطني جديد.

أُجّلت جلسة كانت مقررة للمجلس منتصف أيلول 2015، في ظل المعارضة الشديدة لها من كل من حركتي حماس والجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعد تلقي سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني، رسالة من 14 عضوًا من اللجنة التنفيذية تطالب بتأجيل الاجتماع[5]، فضلًا عن توقيع أكثر من ألف شخصية على عريضة تطالب بالتأجيل وعقد مجلس توحيدي.[6]

وأثمرت جهود التأجيل في انعقاد اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت بتاريخ 10-2017/1/11، التي أوصت بضرورة عقد المجلس بضم القوى الفلسطينية كافّة وفقًا لإعلان القاهرة 2005 واتفاق المصالحة 2011.[7]

على الرغم من توصية تحضيرية بيروت بمواصلة التحضير لعقد مجلس يشارك فيه الجميع، إلا أن اللجنة لم تعد الكَرَّة ولم تجتمع، وأعلنت اللجنة التنفيذية عن عقد المجلس الوطني بتاريخ 2018/4/30 دون الاستناد إلى التفاهمات السابقة.

يأتي الإصرار على عقد المجلس في هذا الوقت بالذات بهدف تجديد شرعية الرئيس محمود عباس وتعزيز موقفه السياسي، فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، لا سيما في ظل الضغوط التي يواجهها، خاصة بعد القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، فضلًا عن تجديد هيئات منظمة التحرير، وخاصة بعد وفاة أكثر من 100 عضو بالمجلس، ووفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ومرض أعضاء آخرين، إضافة إلى وضع إستراتيجية جديدة للفترة القادمة، لا سيما بعد القرار الأميركي والحديث عن صفقة ترامب.

وترهن "فتح" مشاركة "حماس" كفصيل في المجلس الوطني بإنهاء الانقسام وتمكين الحكومة. لذا لا بد من الاتفاق على شروط انضمام "حماس" إلى المنظمة بما يحقق الشراكة، عبر تخلي "حماس" عن سيطرتها الانفرادية على القطاع، مقابل قبولها كشريك في السلطة المنظمة.

مفترض من الاجتماع العادي للمجلس الوطني وفق المادة (9) من النظام الأساسي للمنظمة أن ينظر في التقارير المقدمة من اللجنة التنفيذية والصندوق القومي، وأن يعتمد الميزانية، غير أنّ التحضير – حتى الآن – يقتصر على التواصل ما بين حركة فتح وبقية فصائل المنظمة لحثها على المشاركة والبحث في

جدول الأعمال من دون اجتماع رسمي للجنة التحضيرية، ومن دون تحضير جدي لتلك التقارير، وسط خلاف حول الشكل الذي تأخذه الاجتماعات بين من يقول إنها تحضيرية وبين من يقول إنها تشاورية.[8]

موقف الأطراف

حركة فتح

يحرص الرئيس محمود عباس وحركته على عقد المجلس الوطني في موعده، الذي ترى فيه ضرورة وطنية ملحة لتجديد الشرعية، كما صرح بذلك جبريل الرجوب، أمين سر اللجنة المركزية للحركة.[9] وتواصل الحركة اجتماعاتها مع الفصائل للاتفاق على جدول الأعمال، الذى يشمل انتخاب هيئات جديدة للمنظمة التحرير، بما يشمل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي[10]، فضلًا عن الحصول على النصاب القانوني لعقد المجلس البالغ ثلثي الأعضاء وفق المادة (12) من القانون الأساسي للمنظمة.

حركة حماس

رفضت الحركة قرار عقد المجلس من دون توافق وطني، وعدّته خروجًا عن الإجماع الوطني، وتجاوزًا لكل الاتفاقيات والتفاهمات، مبديةً تمسكها بكل الاتفاقيات التي نصت على إصلاح مؤسسات منظمة التحرير، والتزامها بالإجماع الوطني الذي توافقت عليه الفصائل. واعتبرت عقد المجلس في رام الله أمرًا خطيرًا لعدم تمكن الكثير من القيادات الفلسطينية من المشاركة.[11]

وأكدت كل من حماس والجهاد والشعبية في بيان مشترك ضرورة تأجيل اجتماع المجلس الوطني لصالح مجلس توحيدي جديد في الخارج تطبيقًا لمخرجات بيروت وللاتفاقيات الوطنية.[12]

الجهاد الإسلامي

تشاطر "الجهاد" "حماس" موقفها من مقاطعة جلسة الوطني، إذ قال نافذ عزام، عضو المكتب السياسي للحركة، إن الجهاد لن تشارك في المجلس لأن الدعوة جاءت منافية لتوصيات تحضيرية بيروت، فضلًا عن أن عقده في رام الله لن يتيح المشاركة للجميع.[13]

الجبهة الشعبية

أعلنت الجبهة على لسان رباح مهنا، عضو المكتب السياسي، أنها لن تشارك في الاجتماع لأنه غير توحيدي، داعية إلى عقد مجلس توحيدي يشارك فيه الكل الفلسطيني[14]. ولم تغلق الجبهة الباب أمام مشاركتها، وسيتحدد قرارها بعد اجتماع قيادي لها.

هناك أمور قد تؤثر على قرار الجبهة، منها نتائج اجتماعها مع فتح بالقاهرة خلال الأيام القادمة، والدعم الذي تتلقاه من المنظمة، وحفاظها على عضويتها في اللجنة التنفيذية، وعلى منصب نائب رئيس المجلس الوطني.

الجبهة الديمقراطية

أكدت ضرورة عقد جلسة ناجحة للتصدي للمخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية، من خلال مواصلة تحضيرية بيروت لاجتماعاتها للتحضير لعقد مجلس وطني جامع.[15]

ولم تبلور الجبهة موقفًا نهائيًا من المشاركة أو المقاطعة، فقد قال نايف حواتمة، الأمين العام، يجب التحضير لمجلس وطني توحيدي، وبيّن أن عقد المجلس بصورته الحالية هي عملية انفرادية لا توصل إلى نتائج إيجابية، وإذا لم تجتمع لجنة للتحضير لمجلس توحيدي لن نكون شركاء في مجلس انفرادي يعمق الانقسام.[16]

كما أشار قيس عبد الكريم، نائب الأمين العام، إلى أن عقد المجلس استحقاق وطني، داعيًا إلى عقد مجلس توحيدي، ومبينًا أن مكان الانعقاد مسألة ليست ذات طبيعة سياسية، وإنما تقنية يمكن أن تحل عبر الوسائل الحديثة كالفيديو كونفرنس.[17] ويظهر احتمالية مشاركة الديمقراطية في المجلس أكبر من الشعبية.

وفي هذا السياق، لا يمكن إهمال تأثير أطراف أخرى مثل النائب محمد دحلان وأنصاره في المجلس التشريعي الذين يزيد عددهم عن 15 نائبًا، فضلًا عن أنصار له من أعضاء المجلس الوطني، إضافة إلى أطراف مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة وغيرهما. ويمكن لهذه الأطراف أن تشارك "حماس" أو تساندها في عقد مؤتمر وطني أو أي تشكيل موازٍ للمنظمة، أو خلق إطار بديل لها.

عقد المجلس: الخيارات والتحديات

هناك خيارات عدة لعقد المجلس الوطني في 30 نيسان الجاري:

أولًا: عقد جلسة عادية لأعضاء المجلس

يقوم هذا الخيار على عقد جلسة عادية بعد توفر النصاب القانوني، من خلال عملية استبدال الأعضاء. ويتخلل هذه الجلسة انتخاب لجنة تنفيذية جديدة.

إن عقد مثل هذه الجلسة في رام الله يعزز الانقسام ويجعل المجلس أقرب إلى أن يكون مجلس الضفة الغربية، لا سيما أن الاستبدالات ستكون في الغالب من الضفة أو ممن يستطيع الوصول إليها، وهذا الأمر سيحرم عدد كبير من قيادات وأعضاء التنظيمات من قطاع غزة والخارج من حضور الجلسة بسبب عدم حصولها على تصاريح دخول. فضلًا عن أن حركتي حماس والجهاد لم توجه إليهما الدعوة بحجة أنهما لستا أعضاء في منظمة التحرير والمجلس الوطني[18]، عدا عن ربط مشاركتهما بإنهاء الانقسام.

فرص عقد الجلسة بهذه الصورة كبيرة، لكنه خيار غير مفضل كونه يكرس الانقسام، وقد يدفع حماس وفصائل أخرى وتيار دحلان وشخصيات إلى عقد مؤتمر وطني موازٍ أو خلق إطار بديل أو ما شابهه، الأمر الذي يمس بشرعية منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

أما إذا أتيحت الفرصة لمشاركة أعضاء المجلس في غزة والخارج ممن لا يستطيعون الوصول إلى رام الله عبر توفير تقنية اتصال، وخاصة نواب "حماس" في المجلس التشريعي البالغ عددهم 74 عضوًا، مع توصية الجلسة إلى مجلس توحيدي خلال فترة محددة، 6 أشهر مثلًا، فسيقلل هذا الأمر من تكريس الانقسام، كون هذه الجلسة ليست نهاية المطاف، وربما تدفع باتجاه إنهاء الانقسام كون القضية الفلسطينية تمر بمرحلة صعبة.

إن عقد هذه الجلسة سيتمخض عنها مجلس مركزي ولجنة تنفيذية جديدان، وهما لن يختلفا كثيرًا عن التشكيلة الحالية.

ساد تقليد في اللجنة التنفيذية أن تحصل حركة فتح على ثلث الأعضاء. وحاليًا لديها 6 أعضاء لفتح، 3 على كوتا الحركة و3 على كوتا المستقلين، ومن المتوقع أن تحصل في اللجنة القادمة على نفس الحصة إن لم يكن أكثر، في ظل تنافس شديد بين أعضاء مركزية فتح على المقاعد.

كما من المتوقع أن تحتفظ فصائل المنظمة بممثليها، باستثناء الجبهة الشعبية وحزب الشعب، وأن يخرج مستقلون ويدخل آخرون.

ثانيًا: عقد مجلس وطني جديد

يقوم هذا الخيار على عقد مجلس جديد استنادًا إلى مخرجات تحضيرية بيروت والاتفاقات الموقعة في سياق خطة تستهدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية والاتفاق على إستراتيجية جديدة، بحيث تمثل فيه "حماس" و"الجهاد" وغيرهما، ويكون لهما أعضاء في التنفيذية.

يمكن أن يعقد هذا المجلس في الخارج، أو في رام الله مع ربط فيديو كونفرنس في غزة وبيروت.

إن احتمال حدوث هذا الاجتماع ضئيل مع أنه ممكن لا سيما إذا تبلور موقف فصائلي داعم له. وهذا الخيار أفضل من الخيار الأول.

ثالثًا: عقد جلسة خاصة

قد يدفع باتجاه عقد هذه الجلسة أسباب عدة، أهمها تلافي الخلاف حول عقد الجلسة العادية مع فصائل المنظمة، وخاصة الشعبية والديمقراطية. ويتطلب عقد هذه الجلسة وفق الفقرة (ب) من المادة (14) المعدلة من النظام الأساسي للمنظمة شغور ثلث الأعضاء أو أكثر، والدعوة للجلسة خلال مدة أقصاها 30 يومًا.

وقد يُلتف على هذا الأمر قانونيًا عبر الإيعاز إلى عدد من الأعضاء، وخاصة المرضى أو كبار السن، لتقديم استقالتهم، مثلما حصل في العام 2015، حين قدم 11 عضوًا استقالاتهم إلى رئيس المجلس الوطني[19]، لكن المجلس تأجل، وسُحبت الاستقالات، وواصلت اللجنة اجتماعاتها.

رابعًا: تأجيل عقد المجلس

قد يؤجل الاجتماع المقرر في 30 نيسان الجاري لأسباب عدة، منها:

إذا لم يتوفّر النصاب القانوني (ثلثي الأعضاء) نتيجة مقاطعة عدد من الفصائل من الجبهتين وعدد من المستقلين لعدم الاتفاق على آلية عقد المجلس أو التحضير له، وربما لإجراءات قد تتخذها السلطة الفلسطينية ضد غزة. ويمكن في السياق أن تمنع "حماس" مرور الأعضاء الغزيين إلى الضفة كرد على عقد المجلس من دون توافق معها، أو لفرض إجراءات ضد غزة.

حصول تطورات قد تدعو إلى عقد مجلس وطني جديد خلال فترة قريبة، نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية، أو نتيجة المخاطر المحيطة بالقضية الفلسطينية، ما يفرض على الكل الفلسطيني التوحد لمواجهة هذه المخاطر.

زيادة حدة التنافس بين أعضاء مركزية فتح على عضوية اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني وعدم الاتفاق على هذه المناصب، كون الحصول عليها يعزز من فرص العضو في مرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس.

خاتمة

تتطلب الحالة الفلسطينية الراهنة عقد اجتماع قيادي أو مواصلة اللجنة التحضيرية لعقد المجلس في بيروت لاجتماعاتها، للتحضير لعقد مجلس وطني جديد (توحيدي) ينبثق عنه برنامج سياسي للمرحلة المقبلة، يكون قادرًا على التصدي للمخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية، وعلى إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة الوطنية على أسس الشراكة والتعددية.

أما الخيارات الأخرى فهي تفضيل ما بين السيئ والأسوأ، وعقد المجلس بهذه الطريقة ليس نهاية المطاف، فيجب العمل على تقليل تأثير عقده إلى أقصى الحدود، وألا يؤثر سلبًا على ملف المصالحة، بل يجب مواصلة الجهود وتذليل العقبات لتحقيق المصالحة، وجعل عقده مقدمة لعقد مجلس جديد في سياق إعادة بناء الحركة الوطنية والنظام السياسي.

الهوامش

[1] نص البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 14و2018/1/15، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). تاريخ الدخول: 2018/3/25. https://goo.gl/9iLePB

[2] تنفيذية المنظمة" تقرر عقد المجلس الوطني يوم 30 نيسان المقبل، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). تاريخ الدخول: 2018/3/5. https://goo.gl/MRkyuZ

[3] نص إعلان القاهرة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). تاريخ الدخول: 2018/3/5. https://goo.gl/S2kBd9

[4] نص اتفاق القاهرة الموقع بتاريخ 2011/5/4، مفوضية العلاقات الوطنية لحركة فتح. تاريخ الزيارة: 2018/3/27. https://goo.gl/bGx4dw

[5] تأجيل عقد المجلس الوطني الفلسطيني، موقع الجزيرة نت. تاريخ الدخول: 2018/3/20. https://goo.gl/wtZ1Qx

[6] بيان صادر عن شخصيات سياسية وأكاديمية ومجتمعية فلسطينية بعنوان "نحو مجلس وطني يعيد بناء الوحدة"، مركز مسارات. تاريخ الدخول 2018/3/20. https://goo.gl/d6ja5m

[7] سعد الياس، اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني تدعو عباس للتوافق على حكومة وحدة وطنية، القدس العربي، 2017/1/12. https://goo.gl/aje6U2

[8] أبو ليلي: اجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني لم تُعقد حتى اللحظة، وكالة سوا الإخبارية. تاريخ الدخول: 2018/4/8. https://goo.gl/o7cmvC

[9] الرجوب: "فتح" تؤمن بأن انعقاد المجلس الوطني وتجديد الشرعيات أمر ملحّ وضرورة وطنية، وكالة وفا. تاريخ الدخول: 2018/3/25. https://goo.gl/Zqfkrp

[10] الأحمد: اجتماع موسع بالقاهرة بين فتح والشعبية بداية الشهر المقبل، وكالة سوا الإخبارية، تاريخ الدخول: 2018/3/25. https://goo.gl/jy5eTS

[11] حماس تنتقد انعقاد المجلس الوطني دون توافق، موقع الجزيرة نت. تاريخ الدخول: 2018/3/25. https://goo.gl/JNxKz8

[12] حماس والجهاد والشعبية تعارض انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني المقرر في 30 من الشهر الجاري في الضفة الغربية، رأي اليوم، لندن. تاريخ الدخول: 2018/4/3. https://goo.gl/nJ8uvR

[13] الجهاد الإسلامي تحسم موقفها من المشاركة باجتماعات المجلس الوطني، دنيا الوطن. تاريخ الدخول: 2018/3/24. https://goo.gl/W8W9pM. و الشيخ عزّام لـ"الاستقلال": لا نثق بأي جهدٍ أميركي والاحتلال يتحمل مسؤولية أزمات غزة، صحيفة الاستقلال. تاريخ الدخول: 2018/3/24. https://goo.gl/9FAySB

[14] الجبهة الشعبية تُعلن مقاطعتها لجلسة المجلس الوطني المُقبلة، وكالة قدس برس. تاريخ الدخول: 2018/3/28. https://goo.gl/uG8uBW

[15] الديمقراطية: تؤكد على ضرورة عقد دورة ناجحة للمجلس الوطني، وكالة سوا. تاريخ الدخول: 2018/3/25. https://goo.gl/7FQ1iP

[16] حوار مع نايف حواتمة، برنامج أوراق فلسطينية، قناة الغد، لندن، 2018/4/8. https://goo.gl/9g7hMF

[17] أبو ليلى: لم يتم اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني حتى اللحظة، دنيا لاوطن. تاريخ الدخول: 2018/4/8. https://goo.gl/Q5vmRh

[18] السفير صبيح لـ"راية": المجلس الوطني سيمنع انهيار المنظمة وتدخل مصري لمشاركة الجبهة، شبكة راية الإعلامية. تاريخ الدخول: 2018/4/1. https://goo.gl/2VKdNy

[19] محمد يونس، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يتسلم استقالة عباس و10 أعضاء من اللجنة التنفيذية، جريدة الحياة، لندن، 2015/8/25.

شلح في غيبوبة وحديث عن محاولة تسميم محتملة

السبيل – قدس برس 10\4\2018

أفاد مصدر مقرب من حركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين، أن الأمين العام للحركة الدكتور رمضان شلح، دخل قبل بضعة أسابيع في غيبوبة، عقب عملية جراحية أجريت له في مستشفى "الرسول الأعظم" بالضاحية الجنوبية في العاصمة اللبنانية بيروت.

وذكر المصدر، الذي طلب من "قدس برس" عدم ذكر اسمه، أن شلح (60 عاما) أصيب بجلطات متتالية أدت إلى نقله من العاصمة السورية دمشق مقرّ إقامته الدائم، إلى بيروت، وذلك لمعالجته؛ حيث أبدى "حزب الله" اللبناني اهتماماً كبيراً لذلك.

وقال المصدر، إن قيادات "الجهاد الإسلامي" بدأت تفكر جدياً بإجراء انتخابات ضيقة لاختيار أمين عام جديد خلفاً لشلح؛ إذ أن الأطباء أخبروا مسؤولي حركته أنه لن يكون قادراً على العودة للعمل حتى لو استفاق من الغيبوبة.

ورغم تأكيد المصدر أن تدهور صحة شلح جاء كنتيجة طبيعية لإصابته بجلطات متتالية، ذكر مصدر فلسطيني محسوب على حركة "فتح" لـ "قدس برس" أن المسؤول الأمني بسفارة فلسطين في بيروت، رفع تقريراً إلى جهاز المخابرات الفلسطينية في رام الله، أشار فيه إلى وجود شكوك حول إصابة شلح بتسمم.

وجاء في التقرير الأمني الفلسطيني، أن جهتين اثنتين من الممكن أن تكونا وراء هذا التسمم؛ إحداهما جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الخارجي "موساد"، والثاني جهاز أمني تابع لدولة إقليمية.

وتسلّم شلح الأمانة العامة لحركة "الجهاد الإسلامي" عام 1995، خلفا لأمينها العام السابق فتحي الشقاقي، الذي اغتالته اسرائيل في مالطا.

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، اتهم الاحتلال الإسرائيلي شلح بالمسؤولية المباشرة عن عدد كبير من عمليات الجهاد ضد أهداف إسرائيلية، من خلال إعطائه أوامر مباشرة بتنفيذها، وهو الأمر الذي دفع بالاحتلال إلى التعامل معه كقائد عسكري إلى جانب دوره السياسي.

مسيرة العودة ... الهدف الناظم والمخاطر

هاني المصري مسارات 10\4\2018

ما زالت مسيرة العودة مستمرة ومرشحة للاستمرار، مع أنّ هناك مخاطر تتعاظم تهددها، ويمكن التغلب عليها، ناجمة من ضغوط عربية ودولية تهدف إلى وقفها، خشية من أن تقود الأمور إلى مواجهة عسكرية جراء تداعيات المجزرة التي ترتكبها إسرائيل وتهدد بتوسيعها، كما يظهر بتهديدات قادتها بضرب العمق الغزي لإنهاء مسيرة العودة، وما يمكن أن يقود إليه ذلك من عدوان إسرائيلي يجب عمل كل ما يلزم لقطع الطريق عليه، كونه يحرف المسار عن المسيرة، وما حققته من إرسال رسالة قوية.

مسيرة العودة توصل رسالتها

أعادت المسيرة العالم كله إلى أصل الحكاية، ووضعت الحقوق الفلسطينية، وحق العودة تحديدًا، مجددًا في صدارة الأحداث والاهتمامات الدولية. كما تضغط باتجاه التحرك العاجل لرفع الحصار الإجرامي عن قطاع غزة، أو تخفيفه، الذي وصل إلى حافة الانهيار والانفجار الذي سيكون ضد إسرائيل وليس داخليًا ولا ضد مصر.

كما أكدت المسيرة في الجمعة الثانية سلميتها وجماهيريتها ووحدتها، وهذا عزز الانتصارات التي حققتها، ومع ذلك شهدت المسيرة محاولات لاستخدامها فصائليًا وفئويًا، وهذا الأمر خطير، فهي ستنتصر بقدر الحفاظ على وحدتها رغم الخلافات التي يجب أن تبقى في إطار الوحدة.

استمرت التباينات على الشعارات والأشكال والأهداف التي يمكن أن تعتمدها، فكان هناك خلاف على استخدام "الكوشوك" بحجة أنه مضر بالبيئة ويعطي قوات الاحتلال عذرًا لعمليات قتل وإصابات أكثر. ومع ذلك، مضت الجمعة الماضية بسلام مع أن حرق الكوشوك أثر على حجم المشاركة ونوع المشاركين، إذ كان الشباب هم الأكثر حضورًا، وتراجع حضور كبار السن والنساء والأطفال.

خلاف على المسميات

كان هناك خلاف حول تسمية الجمعة الماضية، هل تحمل اسم "جمعة الكوشوك" أم "جمعة تأبين الشهداء"، مثلما يوجد خلاف حول تسمية الجمعة القادمة، وهل تكون "جمعة العلم الفلسطيني"، أم "جمعة حرق العلم الإسرائيلي"، أم "جمعة المولوتوف" أم "جمعة الصرامي"؟

إن الحسم في هذا الأمر يكون نحو الاسم القادر على التوحيد، فلا يحق لكل مجموعة أن تعمل ما يحلو لها. فهناك مجالات واسعة للتنوع والإبداع والتنافس، وهناك ما لا يمكن قبوله مثل جعل الجمعة القادمة "جمعة المولوتوف"، لأن ذلك يعني تحويل المعركة إلى مواجهة عسكرية باهظة الثمن، وتحرف المسيرة عن أهدافها.

من المهم الحفاظ على التنوع والتعددية والمنافسة، ولكن في إطار الوحدة، وبما لا يضر بسلمية المسيرة التي هي مصدر قوتها، ومن دونها لا يمكن أن تكون جماهيرية أو لا يمكن أن تحقق شيئًا. فحذار حذار من استخدام المولوتوف لأنه وصفة للقضاء على المسيرة من دون أن تحقق أهدافها الكبرى ولا أية أهداف ملموسة.

خلاف على الأهداف

إن الخلاف الأهم يتمثل حول ما الذي يمكن أن تحققه، وما هدفها الناظم؟

هناك من ينفي أي صلة للمسيرة بالعقوبات المفروضة على القطاع وبالحصار المحكم عليه – وهو جريمة حرب وفق القانون الدولي – أو بالمحاولات الرامية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.

وهناك من يبالغ بالربط بينها وبين هذين الأمرين وغيرهما من المسائل.

وهناك من يتصور أن المسيرة مفترض أن تتواصل حتى تتحقق العودة قريبًا أو بعد خمس سنوات.

وهناك من يضع لها أهدافًا لا تبدأ بتجسيد الاستقلال وسيادة الدولة على حدود 67، ولا تنتهي بتحقيق حق العودة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما تواجد.

قبل بدء المسيرة، حُلَّ هذا الخلاف بشكل معقول من خلال الاتفاق على أن الإطار العام للمسيرة هو إبراز حق العودة، ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك مسارات أخرى فرعية تسير بشكل متوازٍ، إذ يمكن ويجب توظيف المسيرة كذلك لرفع الحصار، فلا يعقل أن يقال للمحاصر والجائع والمريض والعاطل عن العمل لا تحرف المسيرة عن مسارها.

كما ليس من الخطأ، بل من الواجب توظيف المسيرة لتعزيز فرص نجاح الجهود لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة التي من دونها أصبح الشعب الفلسطيني أشبه بالتجمعات المنفصلة، حيث تنتفض غزة وحدها، مثلما هبت القدس وحدها، والقرى والمناطق والأراضي المصادرة والمهددة بالاستعمار الاستيطاني تتظاهر أسبوعيًا وحدها، والأسرى أضربوا وحدهم، والشتات متروك لوحده وكذلك شعبنا في أراضي 48. وكل ذلك

ناتج عن غياب المشروع الوطني المشترك والمؤسسة الوطنية الجامعة والقيادة الواحدة. فمن دون الوحدة لا يمكن تحقيق حل وطني، يتضمن إنجاز العودة وبقية الحقوق والأهداف الفلسطينية .

إن هذا الجدل العقيم يذكرنا بالجدل القديم الذي كان مطروحًا في زمن النهوض العربي، والذي ساهم عدم حله بشكل صحيح إلى وصول العرب إلى الكارثة التي يعيشونها الآن. وهو الجدل الذي حُسِمَ – بكل أسف – لصالح الفصل بين القضايا الوطنية والتحررية وبين حقوق الإنسان وحرياته وعيشه الكريم بحرية وكرامة وديمقراطية، بحجة أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وهذا ما ساعد على سيطرة قادة وأنظمة مستبدة ديكتاتورية فاسدة بمسميات تقدمية رغم إنجازتها التي لم تستطع المحافظة عليها، فلا استطاعت استكمال إنجاز التحرر فعلًا، وأضاعت الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، أو أنظمة ظلت رجعية وتابعة، ومستبدة وفاسدة.

مخاطر تحدق بقضيتنا الوطنية

علينا أن نتذكر أن مسيرة العودة تندلع في ظل أن القضية الفلسطينية تمر بوضع صعب جدًا، وهناك مخاطر متعاظمة تهددها بالتصفية، وأن صفقة ترامب لم تدفن قبل أن تولد كما نسمع من العديد من القيادات التي تضخم من أهمية الموقف الفلسطيني ضدها وتقلل من مخاطرها، فهي جاري تطبيقها من دون طرحها رسميًا، مع وجود إمكانية كبيرة لدفنها إذا أحسنا التصرف من خلال وضع خطة عملية متكاملة لا تكتفي برفضها لفظيًا.

من دون توفير متطلبات الانتصار ستنتهي الوقفة الشجاعة ضد صفقة ترامب ومسيرة العودة الرائعة المبدعة إلى حل سيئ، أو تفاقم الوضع القائم السيئ، مثلما حصل بعد الانتفاضتين الأولى والثانية.

على هذا الأساس، علينا أن نتصرف بأننا لسنا في مرحلة قطف الثمار وتحقيق الانتصارات الكبرى وتجسيد الدولة وحق العودة، بل في مرحلة الدفاع عن النفس، وهذا يعني أن الأولوية والإستراتيجية المعتمدة ينبغي أن تركز على الحفاظ على القضية والشعب والأرض.

وفي مثل هذه المرحلة يكون الإنجاز الأكبر هو الحفاظ على القضية حية وإحباط مخططات تصفيتها، والسعي الدائم لتوفير متطلبات بقاء الشعب متمسكًا بحقوقه وهويته وإصراره على الكفاح من أجلها، وعلى ما تبقى من إنجازاته، والحفاظ على تواجده على أرض وطنه في مواجهة مخططات ودعوات التهجير،

والوقوف في وجه الاستعمار الاستيطاني العنصري الهادف إلى مصادرة وابتلاع واستيطان المزيد من الأرض تمهيدًا لفرض الحل الإسرائيلي.

فإسرائيل تتصور في ظل الضعف والانقسام والتوهان الفلسطيني، وفي ضوء التطورات العربية والإقليمية والدولية، خصوصًا بعد تولي دونالد ترامب سدة الرئاسة الأميركية، أنها يمكن أن تنتقل من إدارة الصراع إلى السعي الجاد والمكثف لفرض الحل الإسرائيلي، كما يظهر من خلال رفض قيام دولة فلسطينية، وطرح بدائل متنوعة عنها، واستكمال تهويد القدس وأسرلتها، والعمل على تصفية قضية اللاجئين، والتمهيد لضم الكتل الاستيطانية ومجمل مناطق (ج) التي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة، فضلًا عن التشديد على ضرورة الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، أي الاعتراف بالرواية الصهيونية ونفي الرواية الفلسطينية للصراع.

إنّ إدراك الوضع الذي نمر فيه على حقيقته نصف العلاج، أما إسقاط التمنيات والينبغيات على الواقع من خلال القول إن إسرائيل في وضع دفاعي وعلى وشك الانهيار، مع أنها فعلًا لديها نقاط ضعف وتناقضات عديدة، وتواجه تحديات كثيرة؛ فلا يلغي أنها وحلفاءها لا يزالون يتحكمون بميزان قوى يميل لصالحها، ولكنه آخذ بالتحرك في اتجاه آخر، فلا يجب أن نقفز عن المراحل حتى لا نتعرض لهزيمة جديدة، فقد دفعنا ثمن حرق المراحل ومحاولات استثمار النضالات والانتفاضات قبل الأوان غاليًا جدًا، ومفترض أن نستفيد من التجربة ولا نكرر الأخطاء.

تم بحمد الله